الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية،علوم التسيير وعلوم التجارية
فرع: علوم اقتصادية
تخصص:اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:محمد الفضل يحياوي– فتحي فتحي

تحت عنوان

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية
دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2016/2010

لجنة المناقشة:

د. حمزة طيبي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.ناصر مغني	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د.عبد الحفيظ بوخرص	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية،علوم التسيير وعلوم التجارية
فرع: علوم اقتصادية
تخصص:اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:محمد الفضل يحياوي– فتحي فتحي

تحت عنوان

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية
دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2016/2010

لجنة المناقشة:

د. حمزة طيبي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.ناصر مغني	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د.عبد الحفيظ بوخرص	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

شكر وتقدير

الإهـداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما ،

إلى إخوتي الأعزاء،

إلى كافة الأهل والأقارب،

إلى كافة الأصدقاء والأحباب،

أهدي هذا العمل المتواضع.

محمد الفضل

الإهـداء

الحمد لله الذي هداني وأنار لي طريقي، فلولا فضله العظيم لما وصلت لما أنا عليه ولولا نعمته لما استطعت إتمام هذا العمل البسيط و لولا كرمه وجوده لما وصلت إلى هذه الدرجة من العلم و المعرفة

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين أمد لله في عمرهما

إلى زوجتي العزيزة

إلى كل إخوتي و أخواتي و جميع أفراد عائلتي

إلى جميع أساتذتي الكرام

إلى كل أصدقائي و زملائي طلبة الماستر

إلى زملاء العمل بالحماية المدنية

إلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

إلى كل من يقدر العلم و يسعى في طلبه

إلى كل من ذكره قلبي ونساه قلمي

فتحي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تفضل علينا بنعمه ووفقنا وأعاننا على إنجاز هذه المذكرة،

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل ناصر مغني الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه أثناء البحث ،

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور عمر تحياوي على الدعم والمساندة،

ولا يفوتنا أن نشكر عضوي لجنة المناقشة لتفضلهم بالنظر في المذكرة

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من أمدنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

الملخص باللغة العربية

والفرنسية

الملخص:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تشكيل تكتلات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي.

وفي ظل هذا الاتجاه العالمي نشأ مجلس التعاون في بداية الثمانينات من القرن الماضي؛وقطع خطواته بشكل مُرَكَّز منذ سنة 2001 وذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وما زالت الجهود منصبَّة نحو تحقيق أهمِّ خطوات التكامل وهو إصدار العملة الخليجية الموحَّدة.

تهدف الدراسة إلى تبيان دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخلصت الدراسة الى ان التكامل الاقتصادي أدى الى تحسن ترتيب التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاقتصاديات العالمية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي،التجارة الدولية،خلق التجارة،مجلس التعاون الخليجي.

Résumé:

Dans la dernière période , des blocs économiques ont émergé dans le monde Et varié sous plusieurs formes, dans un cadre bilatéral, sous-régional ou régional.

Au cours de cette période, le CCG est apparu au début des années 1981

Et a suivi ses étapes systématiquement depuis 2001 par la mise en place de l'Union douanière et du Marché commun du Golfe.

et Des efforts sont encore déployés pour franchir les étapes les plus importantes de l'intégration: l'émission de la monnaie unique du Golfe.

L'étude vise à expliquer le rôle de l'intégration économique dans l'activation du commerce international des pays du CCG.

L'étude a conclu que l'intégration économique avait conduit à une amélioration du classement des pays du CCG parmi les économies mondiales dans le domaine du commerce international

Mots-clés: intégration économique, commerce international, création de commerce, Conseil de coopération du Golfe.

فـــهـــــرس

المـــحتـــويـــــات

قائمة الجـــــداول

والأشكـــــــال

قـــائمـــة الجـــداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1-1	بيان الميزة المطلقة	7
2-1	بيان التكلفة النسبية	8
1-2	ترتيب التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاقتصاديات العالمية لسنة 2016	62
2-2	تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة(2011-2016)	63

قـــائـــمـــة الاشـــكـــال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1-1	الآثار الاقتصادية للتكتل الاقتصادي	29
1-2	اجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1982-2003)	42
2-2	واردات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات ذات المنشأ الوطني لسنتي (2003-2004)	45
3-2	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات ذات المنشأ الوطني لسنتي (2003-2004)	46
4-2	التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الواردات) لسنتي (2003-2004)	47
5-2	التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات) لسنتي (2003-2004)	48
6-2	تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2010-2016)	61

المقدمة العامة

تمهيد:

يشهد العالم اليوم توجها متزايدا نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، حيث بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تكتلا ظهروا منذ عام 1992، ويفسر التنامي المتزايد لهذه الظاهرة كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على الصعيد الدولي، وكمخرج وحيد لخروج الاقتصاد الرأسمالي العالمي من أزماته المتفاقمة والتي ترافقت معه منذ السبعينات، فنجد اليوم أن هناك نشاطا متسع النطاق على صعيد إقامة التكتلات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي، أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه ولا يجمعها إقليم محدد، وأيضا التكتلات التي تجمع بين دول متقدمة ونامية مثل النافتا،ويلاحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمي (140) ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات، التي لم تعد قاصرة على الدول المتاخمة في حدود الإقليم بل تنطلق خارجه من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الدول الأطراف دون الالتفاف لأي إطار جغرافي كان أو أيديولوجي.

ويبدو المشهد الاقتصادي العالمي اليوم أكثر ديناميكية في ظل التكتلات الجديدة، بعد أن ضم أنماطاً ودرجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية، على رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل الاقتصادي وتوجهاً نحو الوحدة السياسية، يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ورابطة الآسيان مروراً بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الاقتصادي. إن هذه التطورات حملت الكثير من المخاطر والمخاوف للدول التي لا تزال تعمل بشكل منفرد، بعد أن أصبح من شبه المستحيل على أية دولة تحقيق متطلباتها التنموية بجهد منفرد.

أولا:اشكالية الدراسة:

أصبح من المسلم به أن التكامل الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، للاستمرار فى هذا العالم الذى لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة المنفردة،لذلك فقد سعت الدول العربية ودول المجلس التعاون الخليجى خاصة الى البحث عن صيغ عملية لتفعيل تكاملها الاقتصادي بما يمكنها من التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة على إدارة تفاعلات الاقتصاد العالمي فى المرحلة الحالية،وتعتبر هذه التجربة من أهم نماذج التكامل الاقتصادي،حيث تتميز بخصوصيتها التي تحمل في طياتها جوانب تاريخية وموضوعية عديدة،فمنذ البداية واجهت عملية التنمية الخليجية تحديات كبيرة، فعلى الرغم من تدفق عائدات النفط وتراكم رؤوس الأموال، فإن هذه البلدان كانت تعاني نقصاً كبيراً في الأيدي العاملة المدربة وفي البنية التحتية،الأمر الذي أوجد

تناقضاً بين مكونات عناصر الإنتاج استطاعت دول المجلس التغلب عليها بسياسات اقتصادية مرنة شكلت إحدى أهم خصوصيات التجربة الخليجية،وفي ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

وتتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ❖هل يحقق التكامل الاقتصادي أثر على حركة التجارة الدولية للتكتل ؟
- ❖الى أي مدى يمكن ان يتطور التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
- ❖ماهي الفوائد المترتبة عن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟

ثانيا:الفرضيات:

للاجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ التكامل الاقتصادي له آثار ايجابية على التجارة الدولية للتكتل.
- ❖تستطيع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الوصول الى مراحل متقدمة من اشكال التكامل الاقتصادي.
- ❖ يؤدي التكامل الاقتصادي الى تحسن ترتيب التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاقتصاديات العالمية.

ثالثا:مبررات اختيار الدراسة:هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- بروز ظاهرة التكامل الاقتصادي على الساحة العالمية وإحتلالها للكثير من الإهتمام في أدبيات التاريخ الاقتصادي.
- ميل الطالبان إلى دراسة المواضيع ذات الصلة بالاقتصاديات العربية، وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الدولي.

رابعا:أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية التجارة في تأمين احتياجات الدول الخليجية،من السلع من اسواق الدول المجاورة التي تربطها بها علاقات وطيدة،وتقاربا في المصالح واتفاقيات على الغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال مما يقلل من شدة اعتماد الدول الخليجية على العالم الخارجي.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال نتائج الدراسة في محاولة للاسهام في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعضا من الالتباس والغموض حول موضوع الدراسة،وربما حث الطلبة في كل المستويات على الخوض في نفس الموضوع للإجابة على تساؤلات أخرى أكثر عمقا وإفادة.

خامسا:أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖تسليط الضوء على أهم النظريات والمدراس التي تناولت التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي.
- ❖عرض الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ❖عرض التطورات الجارية لحركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية.

سادسا:المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدارسة:

يعتمد البحث على عدة مناهج حيث تم استخدام:

- ➢ المنهج الوصفي لعرض مختلف مفاهيم التجارة الخارجية والنظريات المفسرة للتجارة الدولية وكذا مفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي وأثره على التجارة الدولية.
- ➢ المنهج التحليلي لتشخيص واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي،مع تحليل أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ولانجاز هذا العمل تم الاستعانة بالادوات التالية:

- ☒ في الدراسة النظرية تم الاستعانة بالمراجع المتمثلة في الكتب والبحوث السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، اضافة الى المقالات المنشورة في المجلات الاقتصادية والملتقيات ووسائل الاعلام.

☒ في الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على البيانات والاحصائيات الدولية مثل: تقارير صندوق النقد الدولي،تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربي،تقارير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقاريرالمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سابعا:موقع البحث من الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعي التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية وهي كما يلي:

- دراسة آسيا الوافي بعنوان" التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة جامعة باتنة،للسنة الجامعية2006-2007،تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أهم التكتلات الإقليمية في العالم،وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، و مدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل،وتوصلت الدراسة الى أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة،والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية.

- دراسة عائشة إبراهيم عبيد بعنوان: " التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية" مذكرة ماجستير في الدراسات الإنمائية(غير منشورة)، جامعة القاهرة فرع الخرطوم،جانفي 2007، وتهدف الى توضيح حاجة الدول العربية إلى توسيع مبادلاتها التجارية البينية وتنمية صادراتها العالمية ،وعرض التطورات الجارية لتحرير التجارة بين الدول العربية على كل من المستوى الثنائي والجماعي وخلصت الدراسة الى أن اجمالى التجارة العربية البينية تميز بزيادة صادراته وانخفاض وارداته وان هناك تكامل اقتصادي عربي قد تحقق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكنه دون الطموحات.

- دراسة سعاد يحي،.بعنوان تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013،وهدفت الدراسة الى تقييم درجة التكامل التي وصل إليها مجلس التعاون الخليجي والآثار المترتبة على إصدار عملة موحدة بالاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي وخلصت الدراسة الى أن إنجازات مجلس التعاون أقل مما هو متوقع من منظمة إقليمية تضم دولا تتشابه

إلى حد كبير في مختلف النواحي ، كما أن دور لم يبلغ المستوى المتوقع فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الحدودية القائمة بين دوله الأعضاء،برغم قابلية العديد من تلك المنازعات للحل عن طريق المجلس وأجهزته المختلفة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها:

- تركز على دراسة واقع التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الراهنة والتي شهدت الكثير من التوترات في سياق الأزمة الراهنة بين السعودية والامارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى.

ثامنا:حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الجغرافية تتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الحدود الزمنية تتمثل في الفترة من 2010 الى 2016 .

تاسعا:هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي:يتمثل الفصل الأول في الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي،وتم تقسيمه الى مبحثين مبحث أول يتمثل في الاطار النظري للتجارة الخارجية تناول ماهية التجارة الدولية،والنظريات المفسرة للتجارة الدولية،ثم السياسة التجارية الدولية،والمبحث الثاني يتمثل في الاطار النظري للتكامل الاقتصادي وأثره على التجارة الدولية تعرض الى ماهية التكامل الاقتصادي،ثم فصل في النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي ثم تحدث عن دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية.

ويتناول الفصل الثاني تقييم أثر التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي ،وقسم الى مبحثين، الأول واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي،تطرق الى دوافع ونشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي،ليتحدث عن مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ثم تكلم عن انجازات ومعوقات تكامل دول مجلس التعاون الخليجي والثاني يتمثل في أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي،قسم الى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول الخصائص الأساسية لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي،وتحدث المطلب الثاني عن اتجاه هيكل التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتطرق المطلب الثالث الى مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم،وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي،لأنها تدعم التوسع وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة لسكان المنطقة.

والملاحظ أن هناك تشابكا بين الانضمام إلى التجمعات والتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية،وان هذا التشابك المترافق مع نمو التكتلات الاقتصادية والآثار الناجمة عنها، أصبح مثار جدل بين الباحثين، والحقيقة أن هناك رأيين في هذا المجال، رأي متفائل : يرى أن التكتلات الاقتصادية هي لبنات أو أساسات للانطلاق نحو التجارة الحرة العالمية، ويرى أن التحرر الاقتصادي على نطاق كل إقليم سيعزز من تحرير التجارة على المستوى العالمي، ويدللون على ذلك بالاتفاقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وقواعد الاستثمار وحقوق العمال وسياسات الضرائب والتنافس، والتعامل مع البيئة، وبعبارة أخرى يرون أن التجمع والتكتل الاقتصادي يساعد على الانتقال من التكامل الضحل على المستوى الإقليمي إلى التكامل العميق على المستوى العالمي،ورأي متشائم:يرى أن النزعة الإقليمية أو التكتلات الاقتصادية تخلق حجر عثرة في سبيل التجارة الحرة متعددة الأطراف حيث أن كل إقليم يتجه إلى إقامة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي يزيد من الحواجز والحمائية ضد الدول غير الأعضاء.

يهدف هذا الفصل الى دراسة التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي ،حيث سنتطرق الى ماهية التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها اضافة الى السياسة التجارية الدولية في المبحث الأول،بينما يتعرض المبحث الثاني بالتحليل لماهية التكامل الاقتصادي مع النظريات المفسرة له ثم التطرق لدور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية المبحث الثاني: الاطار النظري للتكامل الاقتصادي وأثره على التجارة الدولية.

المبحث الأول:الإطار النظري للتجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية أهم صور العلاقات الاقتصادية الدولية،وتحتل دورا حيويا ومؤثر في النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وذلك لارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الدولية ضمن الناتج القومي الإجمالي لمختلف هذه الدول، والتي تعتمد في رسم علاقتها الاقتصادية عامة وفي مجال التجارة الدولية بصفة خاصة على السياسات التجارية، والتي تتراوح بين الحرية والتقييد وفق التوجه الاقتصادي لكل دولة.

المطلب الأول:ماهية التجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية همزة وصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وايديولوجياتها، ذلك أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة.

الفرع الأول:مفهوم التجارة الدولية:

تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.[1]

يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة.[2]

كما تعرف كذلك بأنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم التعريف التالي:

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وانتقالها من اماكن وفرتها الى اماكن ندرتها ، بهدف اشباع اكبر حاجيات ممكنة والاستغلال الأمثل لموارد العالم.

[1] موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية،ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2001،ص13.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010 ،ص9.

[3] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية،ط1،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،1999 ،ص 13.

أما فيما يخص التفرقة بين مفهوم التّجارة الدولية والتّجارة الخارجية،فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة،لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح" التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح " التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالتجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية، وهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من :

- تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة، سواء كانت استهلاكية، إنتاجية أو مواد أولية نصف مصنعة.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن النقل والتأمين والشحن....الخ.
- تبادل النقود وهذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار، سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشتمل القروض الدولية، إضافة إلى ذلك :الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم والتوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرغواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.[1]

الفرع الثاني:أسباب قيام التجارة الدولية:

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية [2]:

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي:إذ أنه ليس باستطاعة أي دولة الاعتماد الكلي على نفسها، وذلك نظرا لعدم التكافؤ في توزيع عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- اختلاف تكاليف الإنتاج:وهو ما يعد دافعا للتجارة بين الدول وبشكل خاص تلك الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات أقل وفرة.
- اختلاف ظروف الإنتاج:فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة القهوة كالبرازيل فيجب عليها أن تتخصص بهذا النوع من الإنتاج، وتستورد المنتجات التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا.

[1] نعيمة زيرمي،أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة تلمسان،2015-2016،ص9.
[2] موسى مطر وآخرون، مرجع سابق،ص17.

و بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرناها هناك الأسباب السياسية، حيث ظهر اتجاه جديد متزايد من قبل بعض الدول باتخاذ التبادل التجاري وسيلة للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة وذلك لأسباب سياسية خاصة.[1]

الفرع الثالث: أهمية التجارة الدولية:

تؤدي التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية وفيما يلي أهميتها:

أولا: تعطي التجارة الدولية الفرصة لكل دولة في الحصول على المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها،إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها أو لارتفاع تكاليف إنتاجها مقارنة بتكاليف استيرادها.

ثانيا: تعتبر التجارة الدولية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي، وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.[2]

ثالثا: للتجارة الدولية علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية حيث أن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم التجارة الخارجية، ومن جهة أخرى فإن التغيرات التي تحدث بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني ومستواه.

رابعا: تعمل التجارة الدولية على تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة.[3]

خامسا: تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد من الاقتصاديات سواء كان متقدما أو ناميا تربط الدول مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد في زيادة رفاهية الدول عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[4]

---

[1] جاسم محمد، التجارة الخارجية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2006،ص13.

[2] يوسف مسعداوي،الأزمات المالية العالمية:الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد46،ربيع 2009،ص12.

[3] سلطاني سلمى،دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية:حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2002- 2003،ص11.

[4] رشاد العصار،عليان الشريف،التجارة الخارجية،ط 1،دار المسيرة،عمان،الأردن،2000،ص13.

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للتجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة ورفاه الشعوب، وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، وفيما يلي نتعرض باختصار لأشهر النظريات في مجال التجارة الدولية.

الفرع الأول:النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

يطلق اصطلاح "النظرية الكلاسيكية" في مجال التجارة الدولية إلى مجموعة من الآراء والأفكار التي سادت خلال الفترة منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا بشأن كيفية التبادل الدولي وتفسيره،وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

أولا:نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث):في نهاية القرن الثامن عشر وفي كتابه "ثروة الأمم" قدم آدم سميث نظريته في التجارة الدولية والتي عرفت بنظرية (النفقات النسبية) أو (المزايا المطلقة).[1]

ومن خلال هذه النظرية يفسر آدم سميث قيام التجارة الدولية إلى اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج السلع في الدول المختلفة، حيث يتم تخصص كل دولة من هذه الدول بإنتاج السلعة أو السلع التي تكون نفقة إنتاجها فيها أقل من نفقة إنتاجها في الدول الأخرى، في حين تستورد الدولة المعنية السلع التي ترتفع لديها نفقات إنتاجها من الدول التي تكون نفقات إنتاج هذه السلع فيها أقل.[2]

وقد اعتبر آدم سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستتبادل وفقا لنسبة العمل المستخدمة في إنتاجها، ونأخذ المثال التالي للتوضيح:

لدينا بلدان هما الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، ينتجان سلعتان هما القمح والقماش، وأن نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل.

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008،ص24.

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1،مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001،ص57.

الجدول رقم (1-1) بيان الميزة المطلقة

البلد / السلعة	القماش	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	160	50
مصر	140	60

المصدر: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007،ص30.

يتبين من خلال الأرقام أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتخصص في إنتاج القمح، لأن نفقات إنتاجها فيها أقل من نفقات إنتاجه في مصر، وبالمقابل تتخصص مصر في إنتاج القماش لأن نفقات إنتاجه لديها أقل في نفقات إنتاجه في الولايات المتحدة، وتقوم كل دولة منها بتصدير فائض إنتاجها للأخرى.

ثانيا:نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):بالرغم من أن تفسير آدم سميث لمعنى الميزة المطلقة (الميزة المطلقة تعني أنه بإمكان بلد أو شركة ما إنتاج سلعة أو منتج أو خدمة بكميات أكبر من جميع المنافسين بنفس الموارد)، لكنه فوَّت شيئًا مهمًا في كتابه "ثروة الأمم" وهو نظرية الميزة النسبية ،حيث يعود الفضل الأكبر في هذه النظرية لديفيد ريكاردو.

ويوضح قانون الميزة النسبية بأنه حتى وإن كان هنالك بلد أقل فعالية في إنتاج منتوجين مقارنة ببلد آخر، تبقى لدينا فرصة لقيام التجارة الخارجية أو التبادل الدولي، فالبلد الأول يتخصص في إنتاج وتصدير المنتوج الذي تكون فيه نفقته المطلقة أقل من المنتوج الثاني، ويستورد المنتوج الذي تكون نفقته المطلقة أعلى،[1] وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها :

- المنافسة التامة.
- استخدام المقايضة.
- ثبات الغلة.
- وجود بلدين.
- وجود سلعتين.
- عدم وجود تعرفة جمركية وتكليف نقل.

[1] رائد فاضل جويد،النظرية الحديثة في التجارة الخارجية،مجلة الذراسات التاريخية والحضارية،المجلدالخامس،العدد17،جامعة تكريت،جوان2013،ص127.

- العمل هو عنصر الانتاج الوحيد.[1]

ولتوضيح النظرية نستعين بالمثال الأتي الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يصوّر إنتاج كل من انكلترا والبرتغال لسلعتين هما النبيذ والقماش وكما يأتي :

الجدول رقم (1–2) بيان التكلفة النسبية

الدولة	النبيذ	القماش
البرتغال	**80**	**90**
انكلترا	**120**	**100**

المصدر:دومنيك سالفاتور،الاقتصاد الدولي،ترجمة محمد رضا العدل ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1993.

نلاحظ من الجدول أعلاه إن ريكاردو افترض (لأغراض التبسيط في التحليل) وجود بلدين في التجارة الدولية ، وان كل منهما يسخّر جميع موارده الاقتصادية في إنتاج سلعتين فقط (لأغراض التبسيط كذلك) ، وكما في الجدول ، أي إن وحدة النبيذ تحتاج الى عمل 80 عاملا في السنة في البرتغال،و120 عاملا في انكلترا ، في حين إن وحدة القماش تحتاج الى عمل 90 عاملا في السنة في البرتغال و100 عامل في انكلترا .

ومنه يتضح أن البرتغال تمتلك ميزة مطلقة على انكلترا في إنتاج كلا السلعتين ، لان إنتاج وحدة من كلا السلعتين في البرتغال يكلف عددا من العمال اقل منه في انكلترا ، أي ان العمل في البرتغال أكثر كفاءة من العمل في انكلترا ، ولكن من الممكن ان تحقق البرتغال مكاسب اكبر فيما لو تخصصت بإنتاج النبيذ (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه) وتركت إنتاج القماش الى انكلترا (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه أيضا) ، وقامت بتصدير النبيذ الفائض عن حاجتها واستوردت من انكلترا حاجتها من القماش الانكليزي ، وهذا يعود الى ان البرتغال ، وان كانت تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين إلا إن لها تفوق نسبي في إنتاج النبيذ أكثر من القماش لأن التكاليف النسبية لإنتاج وحدة النبيذ فيها تساوي (80 / 90 = 0,9) أي ان تكاليف إنتاج وحدة النبيذ تعادل تكاليف إنتاج (0,9) وحدة من القماش ، اما في انكلترا فان التكاليف النسبية لإنتاج النبيذ فيها تساوي (120 / 100 = 1,2) وهذا يعني ان تكاليف إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في انكلترا تساوي تكاليف (1,2) وحدة من القماش ، وبالمقارنة نجد ان التكلفة النسبية لوحدة النبيذ

[1] عادل أحمد حشيش ،شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 ،ص 95.

المنتجة في البرتغال اقل من مثيلتها في انكلترا ، لان ($0,9 < 1,2$) ومن ثم فان من مصلحة البرتغال ان تتخصص في إنتاج النبيذ وتصديره الى انكلترا ، وتستورد منها الأقمشة التي تنتجها انكلترا بتكلفة اقل . [1]

ثالثا:نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل):استمر معظم الاقتصاديين في القرن التاسع عشر يتبعون منطق سميث حيث عززت الظروف الاقتصادية والأفكار السائدة في ذلك الوقت، موجة الحماية، فالدولة ستنتج في ظل الحماية ثروة أقل مما تنتجها في ظل التجارة الحرة، حاول ميل أن يجمع بين ما قاله سميث في نفقة الإنتاج، وما قالوه ريكاردو في العمل في تحليله لنفقة الإنتاج.[2]

ولاستكمال هذا النقص في نظرية ريكاردو، قدم جون ستيوارت ميل نظريته "نظرية القيم الدولية" والتي تبحث في القيمة الدولية للسلع المختلفة، حيث يرى ميل أن نسبة التبادل تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، والتي تتحدد بالطلب المتبادل للدولتين، كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل. [3]

تمثلت أهم الافتراضات التحليلية للنظرية في: [4]

- وجود دولتين وسلعتين فقط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- قيمة السلعة تتحدد بتكلفة انتاجها من كل عوامل الانتاج(العمل ورأس المال والارض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.
- التبادل الدولي يتم على اساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة، وكل هذه الافتراضات لا تؤثر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

ومن خلال مثال المنسوجات في كل من انجلترا وألمانيا بين "ميل" أن المنسوجات تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان، في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات مقارنة بألمانيا، وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات في المنسوجات في ألمانيا تنتج15 وحدة من

[1] عبد الرحمان يسري احمد وآخرون،الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،2005،ص 24.

[2] محمود عبد الكريم إرشيد،النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الاسلامي،ط1،دار النفائس،الأردن،2011،ص26.

[3] سعيد النجار،تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973،ص147.

[4] السيد محمد أحمد السريتي،اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، ط1،مؤسسة رؤية،مصر،2011،ص37.

الكتان في انجلترا، بينما نفس كمية العمل تنتج 10 وحدات من المنسوجات في ألمانيا تنتج 20 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من انجلترا. [1]

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية:

جاءت تطويرا لاسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي:

أولا: نظرية هكشر وأولين:يعتبر كل من هكشر واولين من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج حيث يندرج عملهم في الاطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى ان فكرة ندرة عوامل الانتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي الى ظهور التبادل الدولي،وبالتالي اكدا دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج عام1935، وتخلص هذه النظرية إلى ان التجارة الحرة ستقود الى الاحلال الامثل لعناصر الإنتاج بين البلدان.[2]

و قد بنى هكشر وأولين نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
- عوامل الانتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
- ليس هناك تكاليف نقل.
- التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
- ليس هناك فروق في نوعية عناصر الانتاج بين المنطقتين.
- يفترض ان هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال و الأخرى تتفوق في غزارة العمل.
- كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة.[3]

ولفهم نظرية هكشر و أولين نورد المثال التالي:

[1] لخضر مداني،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر، 2006/2005،ص5.

[2] محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى،الاقتصاد الدولي،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999،ص ص20-21.

[3] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية،الإسكندرية،2009،ص22.

استراليا مثلا لديها وفرة في الاراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الاراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة اخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في راس المال و التكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة الصوفية.

مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا و عليه فان السلع التي تعتمد على الارض بكثافة (كالقمح مثلا) ستكون ارخص في استراليا مقارنة ببريطانيا في حين ان السلع التي تتطلب راس المال بكثافة كالأقمشة ستكون ارخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا.

وبالتالي فان أستراليا ستصدر السلع الزراعية الى بريطانيا في حين ان بريطانيا ستصدر المنسوجات الى استراليا و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية ان صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين ان مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإضافة الى هذا التنبؤ فقد تنبأ هيكشر و أولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على اسعار عوامل الانتاج التي كان اختلافها اصلا سببا لقيام التجارة الدولية.

ويجب ملاحظة ان الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير اسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول.[1]

الفرع الثالث: النظريات الحديثة:

إن النظريات التي سبق عرضها لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية سواء الكلاسيكية منها أو النيوكلاسيكية، مبنية على اساس واحد وهوا التخصص الدولي طبقا لمبدأ الميزات النسبية، وعلى هذا الأساس فإن قيام التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة هي مربحة للطرفين، نظرا لتباين وفرة عناصر الإنتاج بين هذه الدول، بهذا لا تفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والتي تتساوى لديها المعرفة العلمية والتكنولوجية وبالتالي تتساوى في وفرة رأس المال،لذلك ظهرت في الفترة الحديثة اتجاهات مغايرة لذلك التفسير والتي تجسدت في النظريات الحديثة.

أولا:نظرية ليندر:يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الدولية بين التجارة في المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية والتي تتحدد بتوفر هذه الموارد في بلد وندرتها في بلد آخر، وهوا ما يتوفق والتفسير النيوكلاسيكي أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ليندر أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة، وعوامل أخرى تحدد الصادرات والواردات الفعلية، ومن أهم

[1] رشاد العصار،عليان الشريف ،مرجع سابق،ص30.

محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي إذ يقول ليندر أن كثافة التجارة الدولية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية.[1]

حيث أن إنتاج سلعة ما لأغراض تغطية السوق المحلي ينبغي أن يكون من الاتساع بحيث يمكن المنتجين من الوصول إلى اقتصاديات الحجم، وبالتالي تخفيض التكاليف إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية.[2]

ثانيا:نظرية الفجوة التكنلوجية:لاحظ "بوسنر" أن هناك دولا متشابهة وأحيانا متماثلة في وفرة عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها وهو ما يناقض نتائج "هكشير أولين" وقد فسر بوسنر ذلك لوجود عامل التطور التكنولوجي، حيث أنه يمكن لدولة ما أن تحوز علي طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات أقل وهو ما يؤهلها لاكتساب مزايا نسبية مقارنة بغيرها من الدول، وبالتالي فالعنصر المحدد للتجارة الخارجية يكمن في الفجوة التكنولوجية بين الدول.[3]

ثالثا:نموذج دورة حياة المنتج:يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة فرنون سنة1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دارسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية،ثم يصبح نمطيا.[4]

بإعتبار الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاكثر تقدما في العالم سوف تصدره الى دول متشابهة لها في التطور(الدول الاوروبية)والذين سيستوعبون هذه التكنولوجيا ويقوموا بتصنيعه وتصديره الى الدول الاقل تقدما منهم وهكذا،[5]

وتنطوي دورة حياة المنتج الدولي على ثلاثة مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

- **مرحلة المنتج الجديد:**تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانًا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلانية مكثفة بهدف خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل

[1] Alain Samuelson,Economie Internationale contemporaine,Pu de grenoble ,1991,P130.

[2] هجير عدنان، زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات،ط1،دار الفكر، دمشق ،2008،ص128.

[3] جميلة صادق،محددات التبادلات التجارية الدولية في اطار النظريات الحديثة:دراسة حالة الاتحاد الأوربي،ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة وهران،2013-2014،ص ص20-21.

[4] Andrew Harison, et autres, Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe,De Boeck,Belgique ,2004, p 282.

[5] Kheldi Mokhtar,Le Développement Local,0PU,Alger,2012, p162.

إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالا كبيرًا أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة ونظرًا لغياب المنافسة فإن الشركة صاحبة المنتوج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغوطًا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أيٍ من التكاليف الأخرى، بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتوج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وخلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتوج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين، والقدرات الشرائية لدى الأفراد[1].

- **مرحلة المنتج الناضج**:خلال هذه المرحلة يشهد المنتوج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير،كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنلوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة،حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة،مما يعني التوقف عن استيراد المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب مقدرتها على انتاجه محليا[2] لتبدأ بعدها الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور.[3]
- **مرحلة المنتج النمطي**:حيث يصبح من الصعب تمييز المنتج عن غيره من المنتجات (سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها) إلا من خلال السعر،ونتيجة للضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة المبتكرة فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمرًا حتميا، ويكون ذلك من خلال تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا، أين يوجد تكلفة عمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي

[1] عبد الباسط بوزيان،دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائرخلال الفترة1994- 2004،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2006-2007،ص36.

[2] محمد العيد بيوض،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010-2011،ص ص24- 25.

[3] علي عباس،إدارة الأعمال الدولية،الإطار العام،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2003،ص167

في الدول المضيفة،وإنما للتصدير للدولة الأم أيضا أوغيرها من الدول المتقدمة[1]، فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من اجل التصدير وليس لإحلال الواردات وتنخفض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية.[2]

المطلب الثالث:السياسة التجارية الدولية:

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن،وتهدف في مجملها إلى تحسن مستوى الأداء الاقتصادي.

الفرع الأول:مفهوم السياسة التجارية وأهدافها:

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة. فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة،فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين وإتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[3]

تسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف والتي يمكن تقسيمها إلى:

أولا:الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة.
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- إعادة توزيع الدخل القومي.
- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
- الحد من التقلبات الخارجية على الإقتصاد الوطني.[4]

[1] عبد الباسط بوزيان،مرجع سابق،ص36.

[2] فليح حسن خليف،التمويل الدولي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004،ص183

[3] رضا عبد السلام،العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 2،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، 2010،ص70.

[4] محمد سلمان سلامة،الإدارة المالية العامة،دار المعتز،جانفي 2015،عمان،الأردن،ص222.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:وتتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.[1]

ثالثا: الأهداف السياسية والإستراتجية:وتتمثل في:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.[2]

الفرع الثاني:أنواع السياسة التجارية:

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية، مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها، مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية:

أولا: سياسة حرية التجارة الخارجية:تعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد مايرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة. [3]

[1] محمد دياب،مرجع سابق ،ص300.

[2] روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004،ص270.

[3] يونس أحمد البطريق، محمد عبد العزيز عجيمية، التطور الاقتصادي،دار النهضة العربية،بيروت،1984،ص 137.

فمؤيدو سياسة تحرير المبادلات التجارية الدولية ينظرون للتجارة الخارجية بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، على أنها من مظاهر التعاون والتكامل، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، لذا فهم يدعون إلى رفع كل الحواجز والقيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.[1] ويقدمون بذلك عدة حجج أهمها:

- ❖ تسمح حرية التجارة الخارجية بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.
- ❖ تؤدي الحرية إلى انخفاض أسعار السلع الدولية،خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.
- ❖ تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.
- ❖ حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.
- ❖ تساعد حرية التجارة على الإنتاج الكبير،وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها،لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحرية التجارية.[2]

ثانيا:السياسة التجارية الحمائية: تعد سياسة الحماية التجارية من السياسات التي نادى بها أنصار المذهب الاقتصادي القائم على تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وتعني الحالة التي تستعمل فيها الدولة سلطتها العامة لتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر

[1] عبد الباسط وفا،سياسة التجارة الخارجية،دار النهضة العربية، القاهرة،2000،ص37.

[2] فيصل لوصيف،أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012،مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة) ،جامعة سطيف1، 2013- 2014،،ص ص 17- 18.

مجتمعة، حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج، لاسيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية،[1] ويعتمد المؤيدون لسياسة حماية التجارة الدولية علي عدة حجج من أهمها ما يلي:

1- الحجج الاقتصادية:وتتمثل في: [2]

- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحرب وحيث تتقطع سبل التبادل الخارجي، إذ أن الحماية تمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وعدم الاعتماد على الخارج في سد الحاجيات الأساسية.
- تؤدي الحماية إلى تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج،فيؤدي تنوع الإنتاج إلى أن الدولة تقلل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها، وفي الحصول على بعض حاجياتها وبذلك فالحماية تقلل من التقلبات الاقتصادية، فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية.
- الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال، كما قد تلجأ الحكومات للحماية للحفاظ على صناعات معينة، أو للحفاظ على ندرة العملة الأجنبية أو تصحيح ميزان المدفوعات، أو لحماية الصناعات الوليدة، حتى تتمكن من المنافسة عالميا. [3]

2- الحجج غير الاقتصادية:ندرج منها:

- حماية أمن الدولة.
- المحافظة على المنتوج الوطني.
- الحماية تجعل الدول تقيد علاقتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية.
- الاستقلالية: تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي. [4]

[1] عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،مرجع سابق،ص229.

[2] يونس أحمد البطريق،محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق،ص139.

[3] محمد إشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق، الأردن، 2009، ص147.

[4] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة،مصر،2005 ، ص 202.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وأثره على التجارة الدولية:

يشهد العالم اليوم توجها متزايدا نحو الانخراط في الترتيبات الإقليمية (التجمعات والتكتلات الاقتصادية) بهدف زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء،وتحقيق مزايا اقتصادية مهمة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء،

ويبدو المشهد الاقتصادي العالمي اليوم أكثر ديناميكية في ظل التكتلات الجديدة، بعد أن ضم أنماطاً ودرجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية،على رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل الاقتصادي،يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ورابطة الآسيان مروراً بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الاقتصادي،وسنركز فيما يلي على مناقشة مفهوم التكامل الاقتصادي،ودوافعه واشكاله،والنظريات المفسرة له ثم نلقي الضوء على دوره في ترقية التجارة الدولية.

المطلب الأول:ماهية التكامل الاقتصادي:

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية،والتكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بعدة مراحل.

الفرع الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي:

يختلف مفهوم التكامل الاقتصادي باختلاف المدارس الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، مما أدى إلى تباين وجهات نظر الباحثين والمفكرين.

يقصد بالتكامل الإقتصادي أنه تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا و إجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

يعرفه ميردل* بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل.[2]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المشاركة الدولية :من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006 ،ص 21.

* جونار ميردال هو اقتصادي سويدي ولد في 6 ديسمبر 1898 بالسويد ،حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1927 حصل ميردال على أكثر من ثلاثين درجة فخريه بدءا من جامعة هارفارد 1938 توفي في سنة 1987.

[2] محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية،مؤتمر:وحدة الأمة الإسلامية،رابطة العالم الإسلامى،السعودية، يومي 6-8 أوت 2005،ص3.

يعرف"بيلا بلاسا*" التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تقديم التعريف التالي:

هو تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة بهدف الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل، فضلاً عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق.

الفرع الثاني: دوافع قيام التكامل الاقتصادي:

ترتكز دوافع التكامل الاقتصادي أساسا على اقتناع الدول المتكتلة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقيق التكامل،وكلما زاد الاقتناع بهذه المنافع كلما كان الدافع إلى التكتل اقوى[2] وتنقسم الى دوافع إقتصادية وسياسية وإجتماعية كما يلي:

أولا: الدوافع الاقتصادية: تتمثل في:

- ❖ اتساع حجم السوق: حيث يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها مما يمكنها من تحقيق الوفرات الاقتصادية.[3]
- ❖ زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.
- ❖ خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الإقتصادية.
- ❖ زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- ❖ زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

* بيلا بلاسا هو اقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961 حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي عام 1997.

[1] عمر حسين ،التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر :النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي،القاهرة ،مصر، 1998،ص7.

[2] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2000،ص201.

[3] عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة،2002،ص54.

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** حيث ان التكامل يتيح توفير إمكانيات اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا، واعتمادا على الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل وبالتالي يساهم في خفض تكاليف الاستثمار وزيادة عوائده مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة في الدخل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء. [1]
- **زيادة معدلات التشغيل:** إن التكامل الاقتصادي وبحكم توسيعه للسوق، يتيح قدرا أكبر من فرص التشغيل، خاصة وأن سوق العمل لم تعد تقتصر على دولة واحدة، وإنما سوق العمل لمجموعة دول التكتل وهو ما يعني بالنتيجة فرص تشغيلية أكبر.

ثانيا: الدوافع السياسية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، إضافة إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة والتي تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل وسيلة لتحسين الأوضاع السياسية على المستوى المحلي والإقليمي.
- يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المشكلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان .[2]

ثالثا: الدوافع الاجتماعية: يمكن حصرها فيما يلي:

- في بعض الحالات أين تربط العلاقة التكاملية بين دول نامية وأخرى متقدمة، فإنه قد يكون دافع هذه الأخيرة التحكم في تدفقات الهجرة إليها وتخفيف دوافعها، خاصة مع تصاعد البطالة (مثال المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية)، إذ انه وبقيام تكتل "النافتا" أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك، كما انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية، وهو ما أدى إلى الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.
- رغبة الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي، إلى زيادة معدلات التوظيف وتخفيف من حدة البطالة،

[1] أسامة المجدوب،مستقبل العالم في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،بيروت،2000،ص54.

[2] بوصبيع صالح رحيمة،التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية:دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي ،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة بسكرة،2010-2011،ص13.

وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة.[1]

الفرع الثالث:أشكال التكامل الاقتصادي:

يمر التكامل الإقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة،وتزداد درجة التكامل كلما زاد الإنتقال من مرحلة لأخرى وعددنا هذه المراحل المتتابعة الواحدة تلو الأخرى على النحو التالي:

أولا :تفاقيات التجارة التفضيلية: وفي هذه المرحلة يكون التخفيض في العوائق التجارية غالبا من جانب واحد حيث تخفض مجموعة صغيرة من الدول المشاركة عوائقها التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى ، في حين لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل من تخفيض في مستوى العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء.[2]

ويذهب البعض إلى درجة أعلى من التعميم في تعريفه لإتفاقيات التجارة التفضيلية * تدعى بالتفضيل الجزئي معتبرا إياها أبسط صور التكامل الإقتصادي وتعني مجرد منح بعض التفضيلات أو الميزات في المعاملة من جانب دولة أو منطقة معينة لدولة أو دول أخرى ترتبط بالدولة أو بالمنطقة المانحة بصلات معينة (جوار ، تاريخ مشترك ، إحتلال سابق ...).[3]

ثانيا:منطقة التجارة الحرة:هي تجمع إقتصادي بين مجموعة من الدول ، تم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة،[4] وبالتالي تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء، أو الدول المشتركة في منطقة التكامل.[5]

في حين تحتفظ كل دولة بالعوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول الغير أعضاء ، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة منطقة يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية من الدول الأعضاء لكن تحتفظ كل دولة بالنظام الخاص للتعرفات الجمركية بالنسبة للدول غير الاعضاء.[6]

ثالثا: الإتحاد الجمركي: إن الإتحاد الجمركي عبارة عن منطقة تبادل حر تطبق فيها الدول الأعضاء سياسة تعريفية مشتركة إزاء الدول الغير اعضاء[7]، ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد الجمركي في مواجهة الخارج [1]،

---

[1] علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة"، الجزء الأول ،منشورات اكاديمية الدراسات العليا ،ليبيا، 2004،ص52.

[2] جون هدسون ، مارك هرندر، العلاقات الإقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر ، الرياض،1987،ص570.

* يعد نظام الكومنولث هو النموذج التاريخي لمثل هذه الإتفاقيات بين بريطانيا و ما يعرف بدول الكومنولث عام 1932 وعددها 48 دولة بتخفيض التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم.

[3] علي القزويني مرجع سابق، ص 244 .

[4] عمر حسين ،ص29.

[5] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق، ص18 .

[6] Dominick Salvatore ,Economie Internationale : Cours et problèmes,Traduit par Fabienne Leloup, Achille Hannequart De Boeck supérieu , De Boeck, Louvain-la-Neuve Belgique,Octobre2008,p80

[7] Dominick salvatore,Opt Cit.p80.

رابعا:السوق المشتركة: ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركى من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهى العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة.

خامسا:الإتحاد الإقتصادي :بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، يتم العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشيء عما بينها من تفاوت.[2]

سادسا:الإتحاد النقدي: هو عبارة عن إتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي ويمكن ملاحظة إرتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقدي تتعلق النتيجة الأولى : بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة،والنتيجة الثانية تتعلق بفكرة الرقابة على الصرف ، حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لايمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة . [3]

سابعا:التكامل الاقتصادي التام(الاندماج الكامل):هو آخر مرحلة يمكن أن يصل اليها أي مشروع للتكامل الاقتصاد بحيث ان هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحقيقه عبر مراحل التكامل السابقة ليضاف اليها ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.
- ايجاد سلطة اقليمية عليا.
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية،وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الاقليمية العليا.[4]

---

[1] زينب حسن عوض الله ،الإقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية،مصر،1999،ص310.

[2] محمد المكيلف، العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات،المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012،ص 5 .

[3] إيمان عطية ناصف،مرجع سابق،ص ص 227 – 229.

[4] حسن عمر،مرجع سابق،ص118.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي:

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، ويمكن أن نفرق بين أربع مدارس أساسية وهي: المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني" دافيد ميتراني "والوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانيين" إرنست هاس "و " ل.ليندبرغ" ، ونظرية الاتصال أو المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني "كارل دويتش" وأخير المدرسة الفيدرالية التي يتزعمها " إيتزيوني. " وسنفصل ذلك فيما يلي:

أولا: المدرسة الوظيفية:هنا ينبغي توضيح معنى الوظيفية وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929 ، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية ،وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة الأصلية والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتراني *" الذي ترك آثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصرة [1]، وتقوم نظرية " ديفيد ميتراني " على أربعة مبادئ أساسية:[2]

- الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية ، الاقتصادية والنشاط السياسي أو مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية .
- مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم.
- مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية .

* ديفيد ميتراني : باحث ومفكر سياسي بريطاني، من أهم رواد الوظيفية، ترك أثرا بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة .

[1] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية, 1990،ص 227 .

[2] Jean Barrea,Théories des relations internationalesde l'idéalisme à la grande stratégie,Erasme,Louvain-La-Neuve, Avenue Baudouin, Belgium, 2002, PP 354 - 357.

- مبدأ التفرع والتشعب،بحيث يؤدي تطور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى، وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد الذي ساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى،ناتج عن حاجات مستشعرة تولد بدورها شعور بالحاجة للتعاون الوظيفي في قطاع أخر.

ثانيًا :المدرسة الوظيفية الجديدة:سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية ،وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من ارنست هاس وأميتاي إتزيوني* ، وكارل دويتش الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية تتمثل فيما يلي:[1]

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا.

ومن خلال دراسة إرنست هاس لهيئة الصلب والفحم الأوربية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل.[2]

وفي دراسة ل هاس بالتعاون مع فليب شوميتر، أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو أنها تدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي وهذه المتغيرات هي :المتغيرات القاعدية،والمتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي،والمتغيرات الحركية.

ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوربا الغربية.

وأهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي:

* هو واحد من أكثر المفكّرين الاجتماعيين والسياسيين المؤثرين في يومنا هذا، وهو رجل مفعم بفكر المجتمعاتية.

[1] آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة باتنة ،2007،ص 12.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ،ط 1،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت، 1996،ص 23.

- صعوبة أو استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة .
- لن تبدي الدول بشكل عام رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات .
- هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار .
- ترتبط إرادة التكامل أو الوحدة السياسية بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا:المدرسة التعددية:لقد ساهم "كارل دويتش" *،وهو أحد رواد المدرسة التعددية في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل الاتصال السياسي ، وفي وضع نظرية جديدة هي نظرية الصفقات، إذ يرى بأن وجود الصفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول،يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول،وأن عامل الاتصال والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى الشعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية.

وقد قام "دويتش" بدراسات ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته ل " منطقة شمال الأطلسي" ، حيث قام بدارسة عشر حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني، مع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التك امل أو التفكك على المستوى الدولي، إذ ثمة بين عملية التكامل الداخلي وعملية التكامل على المستوى الدولي.

وقد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات[1]:

- ❖ النموذج الأول : القائم على "الأمن الموحد" ، كما هو الحال في الولايات المتحدة،حيث كانت ولايات عدة، ثم أصبحت دولة واحدة، ولها حكومة تمثلها جميعا وأمنها أصبح مترابطا .
- ❖ النموذج الثاني: القائم على"لأمن المتعدد "، مثل علاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة،حيث إن هذه الدول من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها، لكنها من الناحية الأمنية مترابطة) .

وقد حدد" كارل دويتش "عدة شروط لإقامة "مجتمع الأمن الموحد " وتتمثل في ما يلي[2]:

* كارل دويتش, 1912- 1992. تركز عمله على دراسة الحرب والسلام، والقومية، والتعاون والاتصال. ومن اهتماماته إدخال الأساليب الكمية وتحليل النظام الرسمي ونموذج التفكير في مجال العلوم السياسية والاجتماعية .

[1] نايف علي عبيد، نفس المرجع السابق ، ص22.

[2] كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان محمد محمود ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة 1983،ص ص 264-265.

- ✓ التطابق المتبادل للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي.
- ✓ نمط حياة وأسلوب معيشة متميز.
- ✓ توقع المنفعة المشتركة.
- ✓ زيادة ملموسة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة.
- ✓ نمو اقتصادي أعلى ومتقدم، على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة.
- ✓ بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المترقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها.
- ✓ توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل ، وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل.
- ✓ وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا، على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة.
- ✓ تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة.
- ✓ بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها.
- ✓ وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية.
- ✓ وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

في حين يحتاج " مجتمع الأمن المتعدد "حسب " دويتش " إلى ثلاث شروط لوجوده:

- اتفاق القيم السياسية بين صانعي القرار .
- قدرة صانعي القرارات في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.
- الاستجابة المشتركة، فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى العنف أو إلى قنوات عبر وحدات أخرى.[1]

رابعا: المدرسة الفدرالية:يعتبر" أميتاي اتزيوني" ، أحد رواد المدرسة الفدرالية، ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل.

[1] رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010-2011،ص35.

وقد قام " اتزيوني " بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية وهي:

1- السوق الأوربية المشتركة (1958-1963) ويضم : فرنسا و إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ.

2- الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، ويضم : مصر وسوريا .

3- اتحاد جزر الهند الغربية (1958-1962),هذا الاتحاد مكونا من10 دول.

ويعتقد بأنه حتى يمكن تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل :[1]

- ✓ حالة ما قبل التوحيد .
- ✓ عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها .
- ✓ عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها .
- ✓ نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى النهاية المرسومة لها.

ويرى " اتزيوني" أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة.

أما المرحلة الثانية فهي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية (قسرية: الجيش أو الشرطة،نفعية :الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية ،الهوية الاجتماعية : الطقوس الشعارات والقيم التي تسود المجتمع ومن الممكن استغلالها للتوحيد) .

ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.

ويطلق " اتزيوني" على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية .[2]

وأكد " اتزيوني " على أهمية النخب الخارجية في إنجاح عملة التوحيد إذا كانت لها نفس التوجهات مع النخب الداخلية، فقد فشل نموذج اتحاد جزر الهند الغربية لعدم استخدام بريطانيا نفوذها لتطوير بناء فيدرالي،في حين كان دور وتأثير

[1] نايف علي عبيد ، مرجع سابق ، ص ص22-23.

[2] رقية بلقاسمي،مرجع سابق،ص41.

النخب الخارجية للسوق الأوربية المشتركة فعالا من خلال مشروع مارشال ومساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الحلف الأطلسي، في حين فشلت تجربة الجمهورية العربية المتحدة لعدم امتلاكها نخب فعالة.[1]

المطلب الثالث: أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية:

إن خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال ترتيبات الإقليمية التجارية يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه تحرير التجارة الدولية إلا أن هذا التحرير يبقى داخل نطاق من الحماية لأن التكتلات تحرر التجارة البينية بين أعضائها بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين الدول غير الأعضاء و التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار يمكن إيضاحهما من خلال الشكل التالي:

[1] حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية،دار هومة،الجزائر، 2008 ،ص ص63-64.

الشكل (1-1): الآثار الاقتصادية للتكتل الاقتصادي

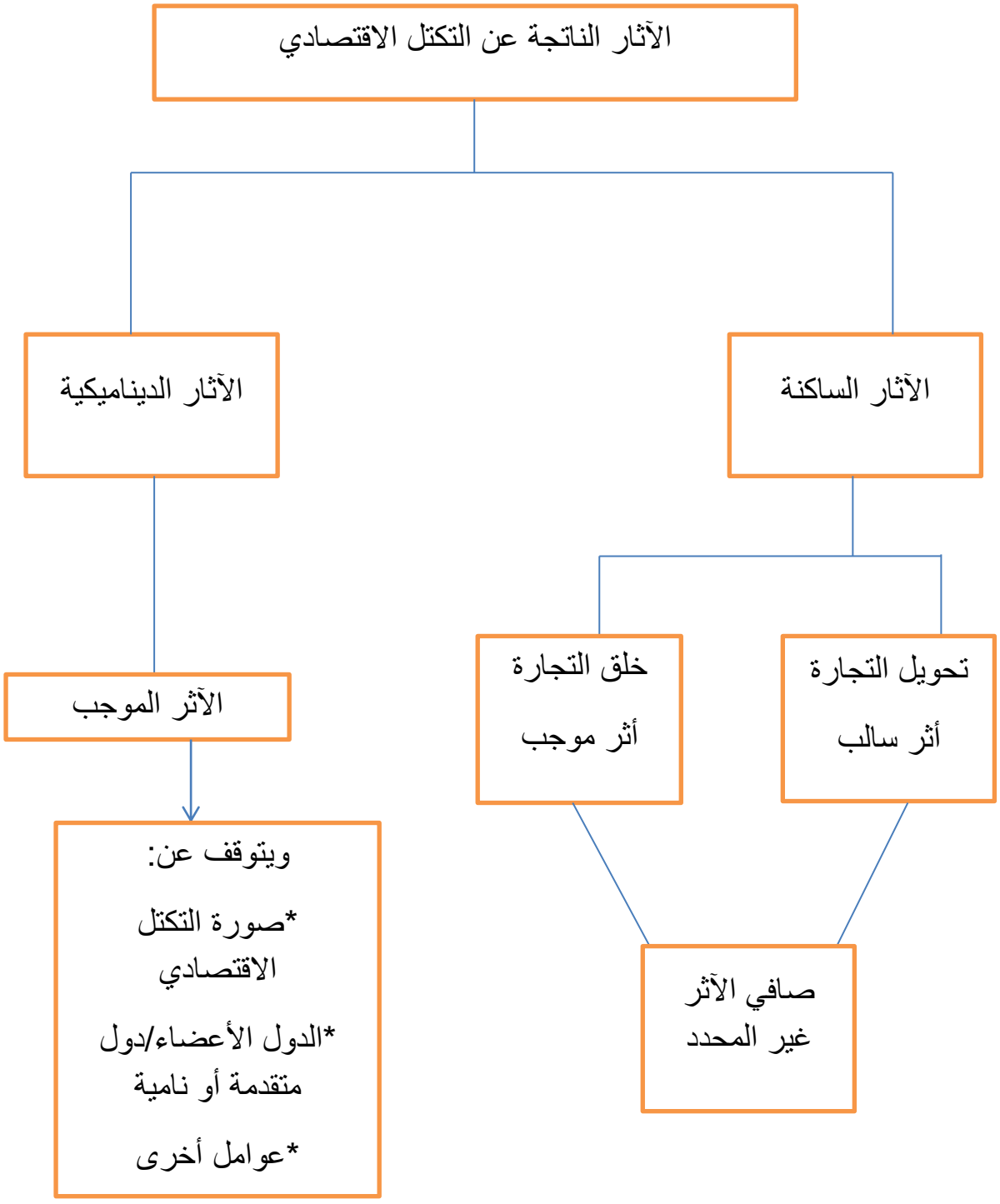

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص23.

الفرع الأول: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي:

يقصد بالآثار الساكنة تلك الآثار التي تنطوي على إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات القائمة بإستخدام الإصدارات الموجودة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا الموجودة ، فبعض الصناعات تتوسع وأخرى تتقلص ويتمتع المستهلكون بإنخفاض الأسعار على بعض المنتجات ، وبصفة عامة هناك أثران ساكنان هما:

أولا:أثر خلق التجارة:ونقصد به إنتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي مرتفع التكلفة (قبل إنشاء الإتحاد) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد البلدان الأعضاء (بعد إنشاء الإتحاد) بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ، وبالتالي زيادة التجارة نتيجة لإتساع السوق في أعقاب التكامل ، وهذا مفيد لدول الإتحاد وللعالم ككل لأنه يؤدي إلى الإقتراب من التخصص الأمثل للموارد،[1]وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية وهو ما يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل.

ثانيا:أثر تحويل التجارة: يحدث هذا الأثر عند إنتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة وهذا الإنتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى إنخفاض بالرفاهية الاقتصادية،[2] حيث أن تخصص الدول المتكاملة في مجالات تتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء ، وهو ما يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل ، لأنه يعني الإعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الإعتماد على العالم الخارجي ، أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي إنتاجية أقل[3].

وتجدر الإشارة إلى أن أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة يعتبر غير واضح ، حيث أنه قد يكون سالبا أو موجبا وهو ما يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد مدى تحقيق المكاسب التي يمكن تحقيقها، وبشكل عام،فإن أي تكتل تجاري إقليمي يكون أقل تحويل للتجارة وأكثر خلقا لها في الحالات التالية [4]:

- كلما كان الفارق في تكاليف الإنتاج كبير بين الأعضاء في الإتفاقية، فإنه يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة العضو المتميزة بتكلفة الإنتاج أقل.

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ،ص ص135-137.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ص 24- 25.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص 168.

[4] المركز الوطني للسياسات الزراعية، اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية الخيارات والمعوقات، وزارة الزراعة والاصلاح السورية، 2006، ص13.

- كلما كان الفارق في تكاليف الانتاج صغيرا بين الدول الأعضاء والدول الغير أعضاء هنا يمكن القول أن احتمال الأثر التحويلي في حده الأدنى .
- كلما كانت الرسوم الجمركية قبل الاتفاقية مرتفعة بين الدول الاعضاء، ومنخفضة بينها وبين الدول الغير أعضاء بعد التنفيذ.
- كلما كانت سرعة استجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرا.
- كلما كانت الهياكل الاقتصادية بين الدول الاعضاء قبل تكوين التكتل أكثر تنافسية.

الفرع الثاني : الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

ينطوي التكامل الاقتصادي على جملة من الإثار الحركية نوجزها فيما يلي:

أولا:إتساع نطاق المنافسة:إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الاحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة التكامل الاقتصادي [1]، حيث أن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل أن تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة ، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية ، أما الصناعات التي لم تتواءم مع الوضع الجديد ، فقد تخرج من حلبة المنافسة وتتحول مواردها إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة [2]، وصفوة القول أن إزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل الاقتصادي تزيد من عدد المنافسين وبذلك تقل حدة الاحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار ، مما يزيد من كفاءة إستخدام الموارد والاقتصاد فيها .[3]

ثانيا:تحقيق وفرات النطاق (الحجم) :هناك اعتقاد يكاد أن يكون من المسلمات أن التكامل الاقتصادي يتيح تحقيق وفرات الحجم للمؤسسات ، وبالتالي للاقتصاديات المتكاملة البديلة التي لم يكن في مقدورها الانتفاع من هذه الوفرات بسبب ضيق أسواقها المنفردة (قبل التكامل) [4]، حيث تتلخص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفرة الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة[5].

[1] محمد سيدي عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ،2001,ص274.

[2] محمد يونس ، علي عبد الوهاب نجا ، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009، ص189.

[3] بوصبيع صالح رحيمة ، مرجع سابق ، ص17.

[4] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص159.

[5] آسيا الواقي ، مرجع سابق ، ص36.

ثالثا:تحقيق الوفرات الخارجية : من المعروف أن مفهوم الوفرات الخارجية يتضمن ما يترتب على العلاقات التي تنشأ داخل قطاع اقتصادي معين (كالقطاع الصناعي) أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خفض التكاليف بالنسبة للمشاريع ، ويميز بالاسا بين الوفرات الخارجية التي تنشأ خارج آلية السوق، كانتشار الخبرة التكنولوجية والتنظيمية ونشوء الطبقة الإدارية ونمو العمل الماهر في سوق واسعة ، وبين الوفرات الخارجية التي تنشأ عن طريق السوق كانخفاض التكلفة عن طريق الآثار المتبادلة والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية التي تنجم عن تغيير الدخل ، وإذا ما زاد حجم السوق وما ينجم عنه فإن الوفرات الخارجية قد تزيد أيضا وعلى هذا النحو تزيد حركية الاقتصاد[1].

رابعا:التقدم التكنولوجي:إن أحد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج ، وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية ، حيث أن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث والتطور، ويؤكد ذلك بالاسا في قوله " إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل وذلك لأن الوفرات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن نجني ثمارها على كل من المستويين : المستوى القطري ومستوى الشركة ، وأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية[2].

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص 24،243.

[2] آسيا الوافي ، مرجع سابق،ص36 .

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الخلفية النظرية الدولية والتكامل الاقتصادي ،وقد تبين اختلاف وجهات النظر حول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية حيث ان الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية، مبنية على اساس واحد وهوا التخصص الدولي طبقا لمبدأ الميزات النسبية، وعلى هذا الأساس فإن قيام التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة هي مربحة للطرفين، نظرا لتباين وفرة عناصر الإنتاج بين هذه الدول، بهذا لا تفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والتي تتساوى لديها المعرفة العلمية والتكنولوجية وبالتالي تتساوى في وفرة رأس المال،لذلك ظهرت اتجاهات مغايرة لذلك التفسير والتي تجسدت في النظريات الحديثة.

ونظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، ويمكن أن نفرق بين أربع مدارس أساسية وهي: المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني "دافيد ميتراني" والوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانيين " إرنست هاس" و " ل.ليندبرغ "، ونظرية الاتصال أو المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني" كارل دويتش " وأخير المدرسة الفيدرالية التي يتزعمها " إيتزيوني.

وفيما يخص أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية،يمكن القول إن خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال ترتيبات الإقليمية التجارية يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه تحرير التجارة الدولية إلا أن هذا التحرير يبقى داخل نطاق من الحماية لأن التكتلات تحرر التجارة البينية بين أعضائها بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين الدول غير الأعضاء و التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار الساكنة التي تضم أثران ساكنان هما :خلق التجارة وتحويل التجارة، اما الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي فتنطوي على جملة من الآثار الحركية تتمثل في:إتساع نطاق المنافسة،تحقيق وفرات النطاق ،تحقيق الوفرات الخارجية،والتقدم التكنولوجي.

الفصل الثاني:

تقييم أثر التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد:

تتخلل الاقتصاد الدولي المعاصر ظاهرتان تناقضان بعضهما، فالظاهرة الأولى تتمثل في اتجاه كثير من دول العالم في الانخراط في الترتيبات الإقليمية (التجمعات والتكتلات الاقتصادية) الساعية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء،أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي المتعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية من خلال الانخراط في منظمة التجارة العالمية،ولفهم أوجه التنافر بين الظاهرتين يمكن القول بأن هناك ثلاث بدائل رئيسية تطرح أمام الدولة الراغبة بتحرير تجارتها،الأول:إتباع منهج تحرير التجارة من جانب واحد،والثاني:انتهاج طريق الإقليمية،والثالث:اختيار المنهج التجاري متعدد الأطراف،ونلاحظ أن معظم الدول انحازت إلى البديل الثاني وهو الانضمام إلى التجمعات والتكتلات الاقتصادية.

ومن جانب آخر حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدم ا اقتصاديا وتنمويا بفضل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتطوير ال مستمر في البنية التحتية والتقنية على مدار عقود من الزمن بفضل عوائد القطاع النفطي من جهة والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية والتنموية التي انتهجتها وجهودها في تنفيذ سياسات ملائمة لإدارة الاقتصاد الكلي وتنويع قاعدة الموارد الاقتصادية، التي ترتكز على الحرية الاقتصادية وتنويع مصادر الانتاج لمختلف الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

يهدف هذا الفصل الى تقييم أثر التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي،حيث سنتطرق الى واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في المبحث الأول حيث سنتعرض الى دوافع ونشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي،ومسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي،وانجازات ومعوقات تكامل دول مجلس التعاون الخليجي،بينما يتعرض المبحث الثاني لأثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي،حيث يتناول بالتحليل الخصائص الأساسية لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على اتجاه هيكل التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي ثم استعراض مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول:واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

نشأ مجلس التعاون في بداية الثمانينات من القرن الماضي،ولكنه قطع خطواته بشكل مركز منذ سنة 2001، وذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة،حيث تشير الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 إلى أن الهدف هو تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد، وتميَّزت المسيرة نحو التكامل بالبطء الشديد؛ وتخللتها إنجازات عدَّة وعوائق أبطأت من تحقيق كافة الإنجازات المرجوة،وفيما يلي استعراض لأهم الجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول:دوافع ونشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي:

لقد جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية استجابة لرغبة مختلف شرائح المجتمع بدول المجلس،وتجسيدا للإرادة السياسية الواعية لطبيعة الرغبة الشعبية وتطلعات أبناء المنطقة، ومواجهة للتحديات الداخلية والخارجية، التي تستوجب وجود كيان قوي يحفظ مكتسبات الماضي ويجسد متطلبات الحاضر،ويترجم استحقاقات المستقبل،ومن هنا جاء قرار قادة دول المجلس، بإنشاء هذه المنظومة تعبيرا عن كل هذا[1]،وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى دوافع ونشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول:دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي:

من المعلوم أن الخليج منبع النفط في العالم ولذلك تزايدت الأخطار التي واجهت وتواجه دول الخليج والتي كانت تهدد أمنها وسلامة أراضيها ومن اجل إيجاد نوع من التنسيق الكامل بين هذه الدول فقد كانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها ومن بين هذه المبادرات كان هناك المشروع الذي ارتكز عليه قيام مجلس التعاون الخليجي وهو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي والنفطي والصناعي والثقافي مما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج،[2] وهناك أسباب هامة دعت هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي وجعلته ضرورة ملحة، ومن أهمها ما يلي:

- ❖ توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية و عالمية.

[1] محمد عبيد المزروعي، الاتحاد الاقتصادي بين دول المجلس طموحات وآمال،مجلة المسيرة،العدد التاسع،الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربيةنوفمبر 2008،ص16.

[2] عبد الرحمن تيشوري ،على خلفية القمة الخليجية:هل يمكن مد التجربة الى الباقي..،الحوار المتمدن،العدد1406،ديسمبر 2005 منشور على الموقع: http://www.ahewar.org تاريخ الزيارة 13ماي2019.

- ❖ تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولى مسؤولياتها في تشغيل وإدارة المرافق الاقتصادية، إضافة لتبني نماذج وأوليات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.
- ❖ تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية، وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينهما ومن ثم نمو حركة الأشخاص والسلع.
- ❖ تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس وإزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.
- ❖ اعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق أي استيراد كل ما تحتاج إليه ابتداء من الحبوب إلى الإلكترونيات بتعقيداتها.
- ❖ تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية.
- ❖ بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يحتم على دول المنطقة لمواجهة ذلك، قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.[1]

الفرع الثاني:مجلس التعاون الخليجي(النشأة،الهيكل التنظيمي والأهداف):

أولا:نشأة المجلس:لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديدا دقيقا،فمنذ منتصف الستينات، أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون.

فمنذ بداية السبعينات، تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية جماعية بين الدول الأعضاء مثل :اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في جوان 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس1975 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية في ابريل سنة1975،وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات، فقد تم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج،وعلى امتداد

[1] وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي :دراسة تقييميه لمسار التكامل الاقتصادي، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية ،جامعةسطيف1، يومي 8-9 ماي 2004 ،ص ص 2-3.

الخمس سنوات التالية، بدأت تتبلور الكثير من الأفكار وأصبحت الفكرة تلقى قبولا، خاصة وأن الظروف الأمنية بدأت تشهد تطورات خطيرة.[1]

وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام1981، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.[2]بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فانه من زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي.[3]

وشكلت السعودية والأمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين،[4] ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي .وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية، ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات النقدية والمالية،[5] ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس في آخر الأمر، إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات المجلس تظل بعيدة الأمد، ولم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000،واقتصرت عضوية اليمن على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية.[6]

إن الخطوات التي سارت نحوها دول مجلس التعاون في سبيل تحقيق تكاملها الاقتصادي ، تستند إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم توقيعها في أواخر عام1981 م والتي جددت في نهاية عام2001م أي بعد عقدين من الزمان تم خلالها إنجاز الكثير

[1] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 ،ص 226.

[2] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات:دراسة مقارنةط1،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2007،ص 234 .

[3] موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج،الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية،جامعة سطيف1،يومي8-9 ماي 2004 ،ص 6.

[4] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004،ص 513.

[5] سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004 ،ص 77.

[6] روبرت إ.لوبي، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،2004 ،ص4 ،منشور على الموقع: http://www.sesric.org/pdf تاريخ الزيارة 14 ماي 2019.

من الخطوات الرامية إلى تحقيق تكامل هذه الدول مما تطلب استيعاب هذه الإنجازات وفتح آفاق جديدة لتطورها من خلال تطوير الاتفاقية ذاتها باعتبارها من المرتكزات الأساسية لهذا التكامل.[1]

ثانيا:الهيكل التنظيمي للمجلس: يتمثل في:

1- **المجلس الأعلى:** وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء،ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويتولى تعيين أمين عام للمجلس، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 ، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة ،ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، وتتبع للمجلس الأعلى "هيئة تسوية المنازعات" التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة وحسب طبيعة الخلاف القائم بين أي طرفين من أطراف المجلس .

2- **المجلس الوزاري:** يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر،يعتبر انعقاده صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى. [2]

3-**الأمانة العامة:** تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون و التنسيق و التكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك،وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ،ومتابعة تنفيذ القرارات،و إعداد التقارير

[1] سعاد يحي، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة: من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة بسكرة،2012-2013،ص85.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني،مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 74، الرياض ،جوان 2011 ، ص ص16-17.

والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ،والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري و مشروعات القرارات ، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014م،فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من الآتي :

- ☒ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
- ☒ خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- ☒ أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الانسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- ☒ خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- ☒ خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.[1]

الفرع الثالث:أهداف مجلس التعاون الخليجي:

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي إلى:

- ❖ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:الشئون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية، الشؤون التشريعية والإدارية.[2]

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،الهيكل التنظيمي،الرياض،منشور على الموقع:http://www.gcc-sg.org/ OrganizationalStructure.aspx تاريخ الزيارة 17 ماي 2019.

[2] عبد المحسن لافي الشميري،مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)،جامعة الشرق الأوسط،عمان الاردن،2011-2012،ص 43.

- ❖ العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من انجازات تهم الشعوب والدول.
- ❖ دفع عجلة التقدم العلمي.
- ❖ اقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني.
- ❖ إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس.
- ❖ إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس.
- ❖ مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس.
- ❖ تحرير التجارة بين دول المجلس.
- ❖ إقامة مشاريع مشتركة.
- ❖ تشجيع تعاون القطاع الخاص.[1]

المطلب الثاني:مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

مرت التجربة التكاملية لدول الخليج العربي لحد الساعة، عبر مراحل ثلاثة انطلاقا من منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، وأخيرا السوق المشتركة في مطلع2008، وفيما يلي تفصيل كل مرحلة.

الفرع الأول:منطقة التجارة الحرة:

شرعت دول مجلس التعاون منذ بداية إنشاء المجلس في ماي1981باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء" منطقة التجارة الحرة لدول المجلس "عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر1981 وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.[2]

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية ، من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:

☒ السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس، دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير.

[1] صلاح عباس،التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، دار شباب الجامعة، الإسكندرية،2006،ص ص63-64.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المسيرة والإنجاز،ط2،الرياض ،2007،ص57. منشور على الموقع: http://library./Arabic/Books/ArabicPublish.htm، تاريخ الزيارة 29 نوفمبر 2018.

- ☒ في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- ☒ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- ☒ إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- ☒ تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".[1]

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس1983، واستمرت نحو عشرين عامًا إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002)ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام1983 إلى حوالى 20مليار دولار في عام 2002،[2] والشكل التالي يبين إجمالي التجارة البينية لدول المجلس من 1982-2003.

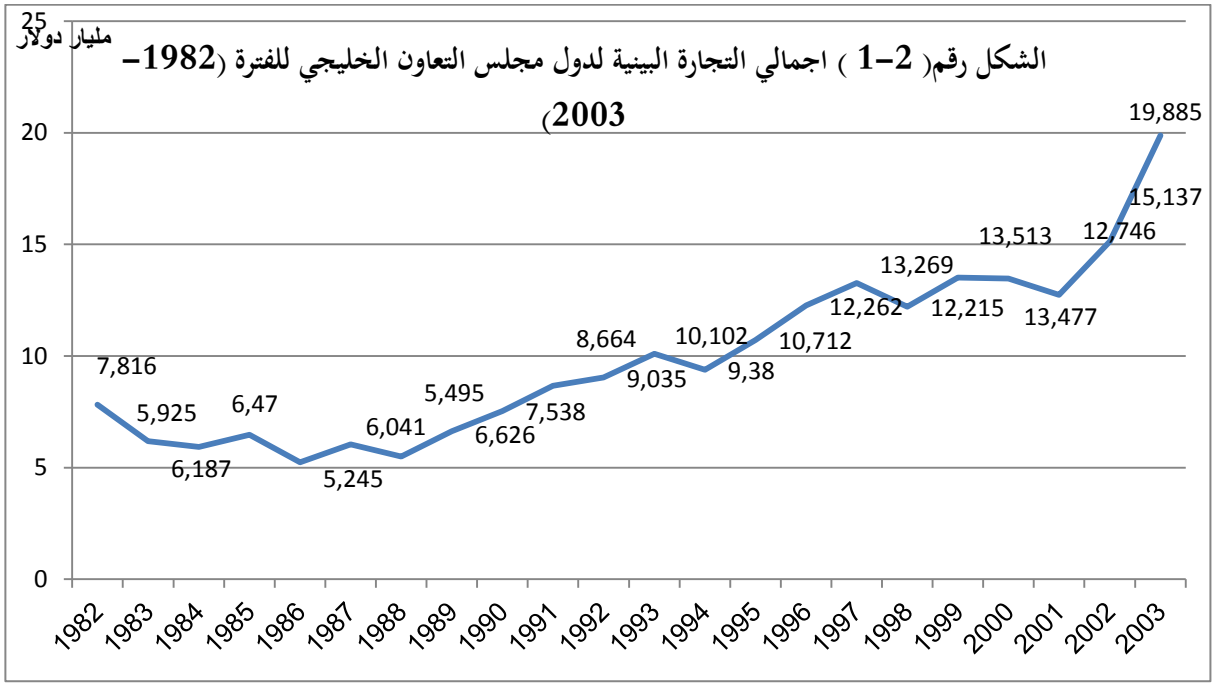

المصدر: من اعداد الطالبان بناءا على البيانات المستقاة من: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،بيانات المجلس الأعلى،متاح على الموقع: http://www.gcc-sg.org/ar/Home.aspx تاريخ الزيارة 16 ماي 2019.

[1] السعيد بوشول،واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه،مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2008-2009، ص46.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،المسيرة والإنجاز،مرجع سابق، ص 57.

من الشكل السابق يتبين تذبذب في حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1982-1988 بين 5,24 و7,81 مليار دولار لتبدأ في الارتفاع تدريجيا ابتداءا من سنة1988 ليصل حجم التجارة البينية الى 19,88 مليار دولار سنة 2003.

الفرع الثاني : مرحلة الاتحاد الجمركي:

شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرًا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي،أنظمة وإجراءات جمركية موحدة،نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة،انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية،معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية. [1]

أولا : خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون: تتمثل في:

- ❖ نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس.
- ❖ توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي.
- ❖ المرحلة الانتقالية :حيث توصلت دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها على أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بانتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحلول عام2006 كحد أقصى.[2]
- ❖ **الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون:**في1 جانفي2002م تم تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس، وفي 1 جانفي 2003 حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ،والعمل بها من الأول من شهر جانفي2003، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام(القانون) الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية،وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض 2003،ص4،منشور على الموقع: http://library.Arabic/Books/ArabicPublish08.htm تاريخ الزيارة 11 جانفي 2019.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،إدارة الاتحاد الجمركي،الرياض ،2003،ص9،منشور على الموقع: http://library.Arabic/Books/ArabicPublish02.htm، تاريخ الزيارة 12 جانفي 2019.

للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس، وبموجب ذلك، تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور(الترانزيت)للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة.[1]

- **إنشاء مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق**:في هذا الإطار اتخذ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين(الكويت، ديسمبر2003)قرارًا باعتماد القانون(النظام)الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون كقانون إلزامي اعتبارا من الأول من يناير2004، ليمثل الخطوة الأولى نحو تأسيس مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق لدول مجلس التعاون.[2]

ثانيا:واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة الاتحاد الجمركي:

ساهمت جهود التعاون والتنسيق، والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي خلال فترة زمنية قصيرة في تطور التجارة البينية لدول المجلس وذلك ما يمكن تناوله من خلال العناصر التالية: [3]

1- **التجارة البينية للمنتجات الوطنية**:تطور حجم التبادل التجاري من هذه المنتجات بين دول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك ما تعكسه البيانات المتوفرة في هذا الجانب والتي يتناولها الشكل التالي:

[1] السعيد بوشول،مرجع سابق ،ص51.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،إدارة الاتحاد الجمركي،مرجع سابق ،ص75.

[3] مركز البحوث والدراسات ، العلاقات التجارية البينية ودور ها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ماي2007، ص 11.

الشكل رقم (2-2) واردات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات ذات المنشأ الوطني لسنتي(2003-2004)

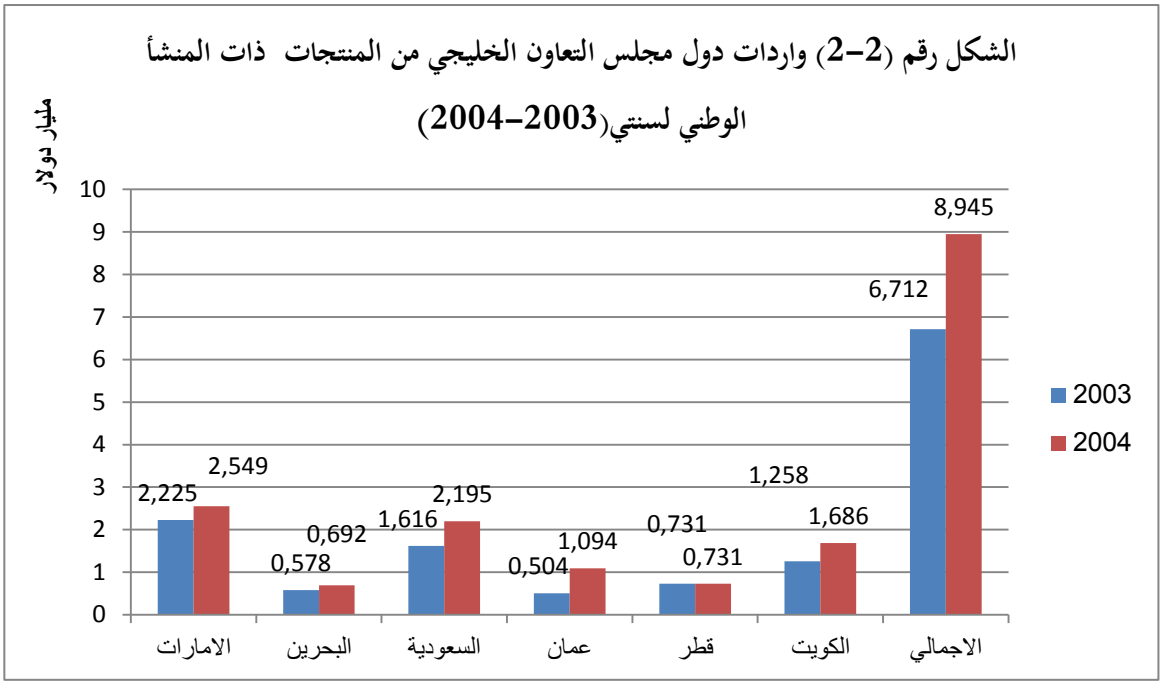

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على البيانات المستقاة من:

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2003.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2004.

يتبين من الشكل أن تجارة واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من حوالي6,712 مليار دولار سنة 2003 الى أكثر من 8,9 مليار دولار في سنة 2004 بمتوسط معدل زيادة بلغ حوالي 33%.

كما أن واردات الإمارات من دول المجلس خلال الفترة يتراوح وزنها النسبي ما بين 28 - 30% من إجمالي واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس خلال سنتي 2003-2004،وواردات السعودية من دول المجلس يتراوح وزنها النسبي ما بين 16 -25 % من اجمالي الواردات بين دول مجلس خلال هذه الفترة، وواردات الكويت تمثل ما نسبته بين 19 ـ22 % من إجمالي واردات المجلس من هذه المنتجات خلال سنتي 2003-2004.

كذلك فإن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل أحد أهم مؤشرات تطور التجارة البينية لهذه الدول ، فوفقًا لبيانات الشكل التالي نلاحظ اتجاه التطور الإيجابي لهذه الصادرات وذلك خلال الفترة 2000-2004م. وحسب السمات التالية:

الشكل رقم(2-3) صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات ذات المنشأ الوطني لسنتي (2003-2004)

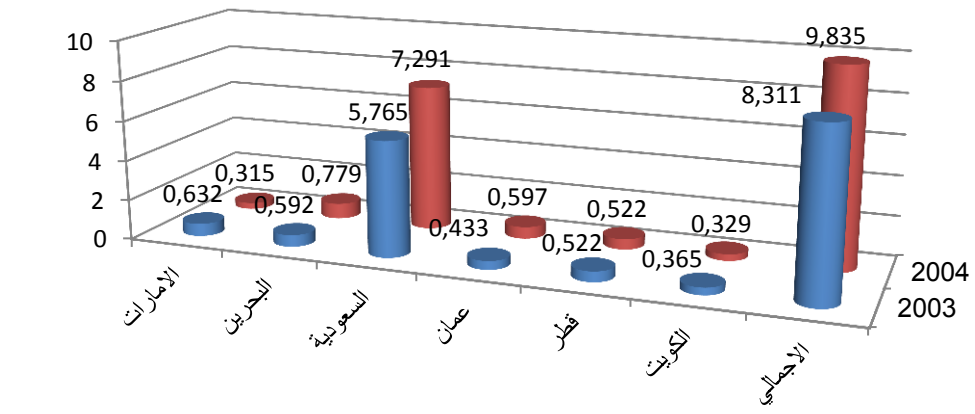

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على البيانات المستقاة من:

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2003.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2004.

يتبين من الشكل أن إجمالي الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني الخليجي قد ارتفعت من حوالي 8,31 مليار دولار سنة 2003م الى أكثر من 9,8 مليار دولار سنة 2004،كما يتبين أن صادرات السعودية من هذه المنتجات تمثل ما بين 69- 74 % من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال فترة المقارنة،وصادرات البحرين مابين 7-8 % من إجمالي صادرات دول المجلس،وصادرات الأمارات تمثل ما بين 3- 8 %، وصادرات عمان ما بين 5- 6 % من إجمالي الصادرات،بينما صادرات دولة الكويت من هذه المنتجات تراوحت بين 3- 4 % من إجمالي صادرات دول المجلس من هذه المنتجات.

2- التجارة البينية لإجمالي المنتجات:أخذت التجارة البينية للواردات والصادرات من مختلف المنتجات في دول مجلس التعاون نفس الاتجاه السابق الخاص بالتجارة في المنتجات ذات المنشأ الوطني لهذه الدول، حيث اتسمت بالانخفاض بصفة عامة وذلك ما توضحه البيانات المتوفرة عن هذه التجارة في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-4) التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي(الواردات) لسنتي 2004-2003

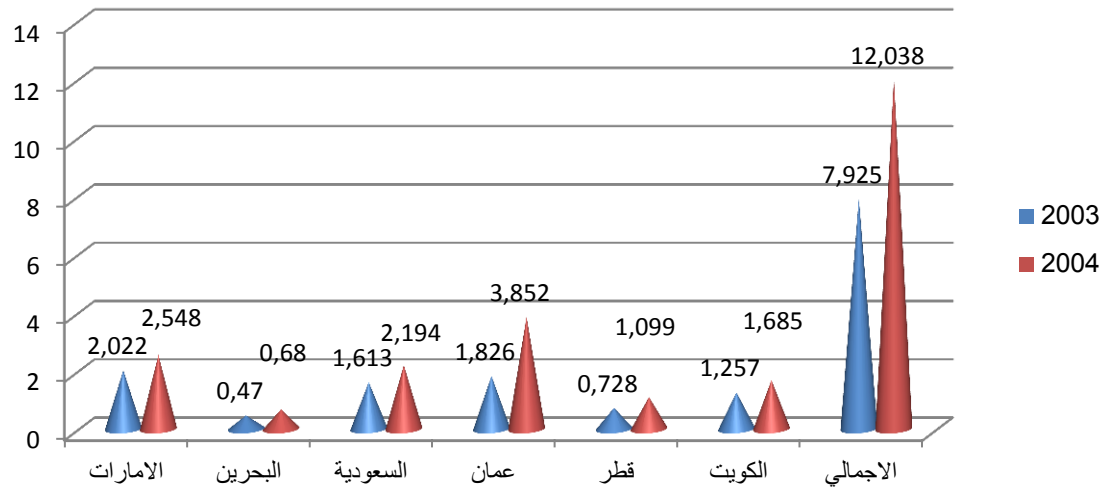

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على البيانات المستقاة من:

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2003.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2004.

يتبين من الشكل السابق أن إجمالي التجار البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 7,92 مليار دولار عام 2003 الى أكثر من 12 مليار دولار سنة 2004،كما يتبين أن واردات عمان من دول المجلس تمثل نسبة تتراوح بين23-32 % من إجمالي هذه الواردات وهي تمثل أعلى نسبة للواردات بين دول المجلس،وما تستورده دولة الإمارات من دول المجلس يأتي في المرتبة الثانية حيث تمثل هذه الواردات مابين 21 ـ 25,5 % من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس،ثم تأتي واردات السعودية من دول المجلس في المرتبة الثالثة بنسب تراوحت بين 18ـ 20,4 % من إجمالي الواردات المتبادلة بين هذه الدول ، بينما تمثل واردات الكويت من دول المجلس نسبة تراوحت بين 14ـ 15,9% من إجمالي هذه الواردات خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات بين سنتي 2003 و2004 ارتفع حجم هذه الصادرات من حوالي9,6 مليار دولار سنة 2003 الى اكثر من 12 مليار دولار سنة 2004 ، وذلك حسب البيانات الواردة بالشكل التالي:

الشكل رقم(2-5) التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات) لسنتي 2004-2003

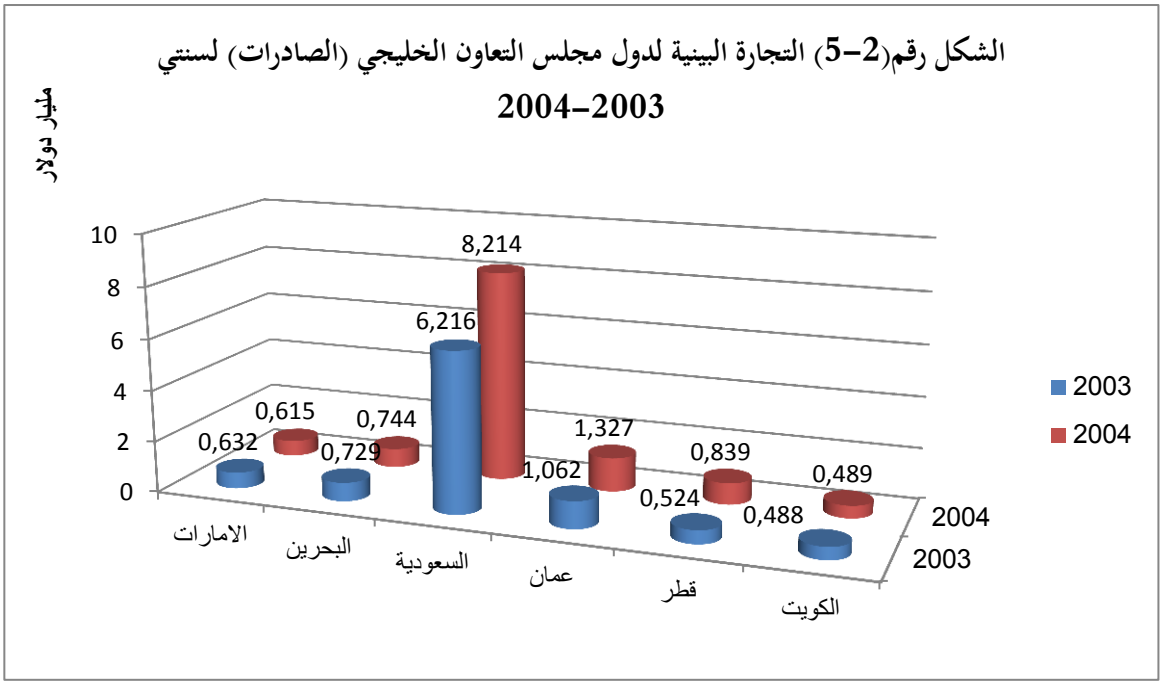

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على البيانات المستقاة من:

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2003.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2004.

يتبين من الشكل أن صادرات السعودية تمثل مابين 64 ـ 67 % من إجمالي صادرات دول المجلس ما بين سنتي 2003-2004، و صادرات عمان إلى بقية دول المجلس تمثل ما بين 11 % من إجمالي هذه الصادرات،احتلت صادرات قطر المرتبة الثالثة بين إجمالي صادرات دول المجلس بمعدلات تراوحت بين 5-7 % إلى إجمالي هذه الصادرات ما بين سنتي 2003 - 2004 ،نفس النسبة حققتها الإمارات،بينما صادرات الكويت تعتبر منخفضة حيث تراوح معدلها بين 4 – 5 % إلى إجمالي صادرات دول المجلس خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث:السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية:

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 ،وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.[1]

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة ،ديسمبر 2007،ص 79.منشور على الموقع: www.gcc-sg.org تاريخ الزيارة 17 ماي 2019.

أولا: المواطنة الاقتصادية: والمقصود بها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول المعاملة وخلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية ، إلا أنه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق وأدت إلى إحجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى التي تمنحهم حق المساواة في المعاملة في تلك المجالات.

وخلال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (ديسمبر 2002) تم وضع برنامج زمني لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة بحيث تزال جميع القيود والضوابط التي تحد من تحقيق المساواة التامة، وذلك بتحديث قرارات العمل المشترك. [1]

ثانيا : آلية تحقيق السوق المشتركة: تتمثل فيما يلي:[2]

- قيام اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد.
- تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، في ضوء قرارات المجلس الأعلى، والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

ثالثا :الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية : يتوقف تحقيق المواطنة الاقتصادية على العوامل الثلاثة التالية:

- استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر بها قرارات من المجلس الأعلى.
- استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى ، وتقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع بها تقارير للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى.
- استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى.

[1] السعيد بوشول،مرجع سابق،ص ص60-62.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة،مرجع سابق ،ص82.

المطلب الثالث:إنجازات ومعوقات تكامل دول مجلس التعاون الخليج:

شهدت مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام 1981،جملة من الإنجازات الملموسة في مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والاتصالات والزراعة والطاقة والكهرباء،وسوف نتناول في هذه المطلب ما تحقق من إنجازات خلال مسيرة مجلس التعاون الخليجي مع بيان أهم المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة في هذا الصدد.

الفرع الأول: إنجازات مجلس التعاون الخليجي: تتمثل في:

أولا:المواطنة الاقتصادية :تمت في هذا المجال عدة خطوات أهمها:

- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني، والاتفاق على حد أدني وحد أعلى للرسوم على السلع الأجنبية.
- السماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية.
- السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة أنشطتهم.
- معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة وسائط النقل المحلية من حيث الإعفاء من الرسوم والضرائب
- تنظيم تملك العقار للاستعمال الشخصي.
- مساواة العمال في القطاع الخاص. [1]

ثانيا: توحيد أسعار ورسوم الخدمات:تم وضع نظام للتعرفة الكهربائية للاستهلاك العادي والصناعي ولائحة لتوحيد رسوم إيصال الكهرباء والماء كما اقر جزء من رسوم وأسعار الاتصالات وتتخذ الترتيبات اللازمة لتطبيق أسعار المنتجات البترولية.[2]

ثالثا: التوحيد المؤسسي:وافقت اللجان الوزارية المختلفة على عدد من الأنظمة والتعليمات الموحدة في المجالات الآتية:

- التعليمات الخاصة بالجمارك .
- الأنظمة الخاصة بقطاع الزراعة : وتشمل الحجر الزراعي والبيطري ، الأسمدة والمبيدات ،الاستغلال وحماية الثروة المائية ، وتسجيل وبيع العقاقير البيطرية.
- التعليمات الخاصة بالموانيء.

[1] سعاد يحي،مرجع سابق،ص148.

[2] محمد السيد حمادة،التكامل الاقتصادي الخليجي ..المعوقات مازالت قائمة،منشور على الموقع:http://www.ahram.org.eg/NewsQ.aspx تاريخ الزيارة 12 ماي 2019.

كما قامت الأمانة العامة بإعداد المشروع الموحد للتشريع الصناعي وتتخذ الترتيبات اللازمة لإعداد دراسة لمسح القوانين، والأنظمة التجارية بهدف توحيدها.[1]

رابعا: السياسات والإستراتيجيات المشتركة: وافق المجلس على ما يلي:

- أهداف وسياسات خطط التنمية لدول المجلس.
- السياسة الزراعية المشتركة
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية. [2]

خامسا:ربط البنى الأساسية:تولى الأمانة العامة إجراء الدراسات اللازمة لربط البني الأساسية بين دول المجلس ،حيث انتهت الدراسة عن تكامل الاتصالات بين دول المجلس وأخرى عن السكك الحديدية ، كما قام فريق عمل ميداني بدراسة استطلاعية للطريق البري المباشر وأنهت الأمانة العامة الدراسة الأولية المشتركة لتوزيع الغاز ودراسة عن خط البترول الاستراتيجي.

سادسا:المشاريع المشتركة:تتخذ الترتيبات العملية لإنشاء عدد من المشاريع المشتركة التي أقرت من قبل اللجان المعنية نذكر منها: شركة العروق الأصيلة للدواجن، شركة إنتاج وتسويق البذور، شركة إنتاج الطوب الحراري، المشروع المشترك لإنتاج الإطارات، شركة النقل الساحلي وشركة النقل البري.[3]

سابعا:بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات:

حيث تتطلب عملية التنسيق والتكامل إيجاد عدد من المؤسسات المشتركة ومن المؤسسات التي تم إنشاؤها في هذا المجال:

مؤسسة الخليج للاستثمار،هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون ، ربط المكتب الفني للاتصالات بالبحرين بالأمانة العامة.[4]

ثامنا:التعامل مع العالم الخارجي:قرر في إطار المجلس مبدأ التفاوض والتحرك الجماعي، وقد طبق هذا المبدأ في الحالات الآتية:

- ✓ المفاوضات مع الجماعات الأوروبية.

[1] سعاد يحي،مرجع سابق،ص148.

[2] سالم سعيد باعجاجة،معوقات التكامل الاقتصادي العربي،نوفمبر 2010،منشور على الموقع:https://www.okaz.com.sa/article تاريخ الزيارة 5 ماي 2019.

[3] خالد محمد خليل متلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها،مذكرة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)،جامعة المملكة العربية السعودية،2002،ص ص 52- 54 .

[4] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي،اقتصاديات الوطن العربي،ط1،دار المسيرة ، الأردن،2010،ص 315.

- ✓ المباحثات الاستطلاعية مع الولايات المتحدة واليابان.
- ✓ الشراء الجماعي لبعض السلع الأساسية.
- ✓ الاشتراك الجماعي في المعارض.[1]

تاسعا:إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس:[2]

وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8 جوان1981م،وقد تضمنت الاتفاقية:

- السماح باستيراد وتصدير منتوجات الدول الأعضاء ،ومعاملتها معاملة المنتوجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتوجات وطنية ، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن40 % من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51% ،ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.
- وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي ، تطبق تدريجيا خلال (5) سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.
- تسهيل عبور منتوجات الدول الأعضاء فيما بينها ،وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول ،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.
- إقامة المشروعات المشتركة وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط ، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.
- التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات ، والتعاون المالي والنقدي بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة ،وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية ،وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.
- التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي ،في ظل الاتفاقية الاقتصادية بمراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية ، الموجودة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، تحرير حركة الموارد الاقتصادية ، بين الدول الأعضاء، بإزالة كافة القيود

[1] خالد محمد خليل مترلاوي،مرجع سابق،ص 5.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي،مرجع سابق،ص 314.

على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بالدول، والتكتلات الإقليمية الأخرى.

الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها ، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى.[1]

عاشرا:تشجيع التبادل التجاري: وذلك ضمن مرحلتين هما:

- ☒ إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس1983م الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.
- ☒ إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتبارا من الأول من يناير2003م م، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين الدول دون قيود جمركية أو غير جمركية.[2]

إحدى عشر:الاتحاد النقدي :تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في سنة2010 وفق جدول زمني أقرته قمة مسقط في ديسمبر2001.[3]

الفرع الثاني:المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية لتكامل دول مجلس التعاون الخليجي:

إن العملية التعاونية في إطار المجلس تعترضها مجموعة من المعوقات والتحديات التي تلقي بظلالها على المسيرة،وتحدد وتيرتها ، وحتى سلم أولوياتها، وجدول أعمالها أحيانا، من حيث ضرورة تذليل تلك العقبات والاستجابة لها والعبرة هي في قدرة المجلس على إزالة تلك العراقيل والتفاعل بايجابية مع التحديات، وفق الإمكانات والظروف.[4]

[1] خالد محمد خليل مترلاوي ،مرجع سابق،ص ص 55-56.

[2] يحي سعاد،مرجع سابق،ص151.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 314.

[4] جميل إبراهيم الحجيلان ، مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما: مقومات البقاء والعطاء ،مجلة التعاون، العدد 47 ، الأمانة العامة ،الرياض،مارس 1998،ص 107،منشورة على الموقع: http://ecat.kfnl.gov تاريخ الزيارة 18 افريل 2019.

ويمكن تقسيم معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى: معوقات داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

أولا:المعوقات الداخلية:ونقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس،حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات التي تأتي في مقدمتها ما يلي:

1-العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية: حيث تبين تراجع نسبة العاملين المواطنين مقارنة بالعاملين الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي،كما أن قيمة التحويلات بلغت 40 مليار دولار أمريكي سنة2011، وبهذا حلت دول مجلس التعاون في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة في حجم التحويلات الخارجية .

كما تعاني دول المجلس من بروز ظاهرة الجيل الثاني من العمالة الوافدة، وتعني المقيم الذي أنجب وكون حياة اجتماعية وانضم أولاده(الجيل الثاني) إلى سوق العمل، وهذا الجيل الذي لا يعرف موطنا آخر غير دول المجلس التي عمل وعاش فيها يشكل معضلة كبيرة في كيفية استيعابه ضمن الأنساق الاجتماعية الثقافية لمجتمعات دول مجلس التعاون[1].

وتتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج فيما يلي:

- ✓ ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة.
- ✓ دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية، حيث إن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه لذلك فضل العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية لأنها على استعداد لقبول أجور أقل وتحمل ظروف معيشية صعبة وظروف عمل قاسية أكثر من العمالة العربية.
- ✓ اكتناف العمالة العربية أوجه قصور مختلفة تتمثل في عدم وجود تنظيمات فاعلة لتوريدها ، مما دفع إلى استقدام العمالة الآسيوية.
- ✓ كون العمالة الأجنبية لن تستقر في منطقة الخليج، إضافة أنها أكثر طاعة في تنفيذ الأوامر وهذا مستحب لدى القطاع الخاص.

[1] محمد صباح السالم الصباح ، ديناميكية التحدي الأمني:منظور خليجي، حوار المنامة 2009 ،منشور على الموقع: https://www.donia-alyoum.com تاريخ الزيارة 12 جانفي 2019،ص ص 10-11.

2- معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية:حيث توجد بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس،لذلك لابد من تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها ،وتتمثل هذه العقبات، في أن هناك بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بين دول المجلس إلى المراكز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد عن المراكز الحدودية بمسافات طويلة وذلك بقصد إتمام إجراءات ترسيمها.

لذلك تقضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور،كما أن كل دولة من دول المجلس تختلف عن الأخرى من ناحية تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالنشاط التنموي، غموض بعض النصوص في الاتفاقية مثل الفقرة (أ) من المادة الثالثة، حيث تشترط الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدولة عن% 40 من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها ،وأن لا تقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن 51 % ،فالقيمة المضافة قد تكون لها أكثر من مفهوم.[1]

3-المشكلات الحدودية:حيث لعبت مشكلات الحدود، وان تم التوصل إلى تسويات في بعضها، دورا رئيسيا في توتير الأجواء وإشعال الخصومات بين دول المنطقة، وعلى أبسط الأحوال حالت دون التعاون المطلوب بين الدول والشعوب .

ولاحاجة إلى التدليل على ذلك، فهي حقيقة عامة تنطبق على الدول والأقاليم في العالم ككل .ولم تكن دول الخليج وجواره بمنأى عن هذا .واكتوت دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الداء الذي حال دون تحقيق المجلس أهدافه .كما كان لهذا العامل انعكاساته في العلاقات مع دول الجوار .وعلى رغم أن الموروث التاريخي الممثل في الاستعمار أو الحروب القبلية سبب رئيسي لمشكلات الحدود، فإن بعض هذا الموروث لم يتم تجاوزه حتى الآن، ما يجعل الجيل الحاضر مسؤولا مباشرا عن عدم السعي الجاد للبحث وبكل الوسائل عن معالجة مشكلات الحدود بالوسائل السلمية لتخطي الماضي والعمل من أجل الحاضر والمستقبل.[2]

فهناك الخلاف الحدودي السعودي الإماراتي ، والخلاف السعودي القطري ، والقطري البحريني ، والإماراتي العماني، والكويتي القطري.[3]

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 9.

[2] عزوز مقدم، المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 836،ديسمبر 2004،منشور على الموقع: http://www.alwasatnews.com.html تاريخ الزيارة 7 جانفي 2019.

[3] زايد الزيد، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟!، جريدة النهار الاكترونية الكويت ،ماي 2015،منشورة على الموقع: http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx تاريخ الزيارة 11 جانفي 2019.

ثانيا:المعوقات الخارجية: تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1-استمرار التوتر في منطقة الخليج: فكل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخرى التنمية الاقتصادية و ازدهار المنطقة. لم تشهد المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس استقرارا إقليميا، إذ ترافق تأسيسه مع حرب الخليج الأولى(الحرب العراقية الإيرانية) التي استمرت حتى نهاية عقد الثمانينات في القرن العشرين تلته فترة هدوء لبضع سنوات، وبدأت في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة هزت منطقة الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام ألا وهي غزو العراق للكويت، ما أدخل المنطقة في دوامة من الحرب والتدخل الأجنبي مازالت مستمرة حتى الآن حينما تتوجت بالغزو الأميركي للعراق والحديث عن تقسيمه لعدد من الدول من أجل تمزيق وحدته، الأمر الذي سيؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، ويخلق تحديات إضافية لدول المجلس، أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران فقد حاول الغرب منذ البداية أن يرعب دول المنطقة منها، وحاول قادة المجلس المؤسسون مرارا تأكيد البعد الشامل لعملهم المشترك وعدم استهدافهم إيران بالتحالف الخليجي حتى لا تفسر هذه الجارة الكبيرة والحساسة وجود تكتل عربي في جنوبها بأنه عدائي.[1]

2- التكالب الدولي على المنطقة: لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب.

لقد كان لكل هذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم .وبذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية.[2]

[1] عزوز مقدم،مرجع سابق.

[2] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص10.

المبحث الثاني: أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التجمعات العربية الاقليمية والجديرة بالدراسة والتقويم لا سيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي وحققت بعد اعلان قيامها سنة1981 مجموعة من الأهداف والإنجازات لم تحققها الدول العربية سواء على المستوى الكلي او الجزئي،وسنبين فيما يلي بعض الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول:الخصائص الأساسية لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

تنعكس المميزات المادية والبشرية التي تتميز بها كافة دول الخليج على اقتصادياتها مباشرة، وهذا ما يعطي لها خصائص مميزة دون غيرها من الاقتصاديات الدولية، وسنحاول في هذا العنصر التعرف على أهم الخصائص الأساسية لاقتصاديات الخليج.[1]

الفرع الأول: الخصائص الايجابية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يمكن الإشارة إلى أهم الخصائص الايجابية لدول مجلس التعاون كما يلي:

أولا: الخصائص الجغرافية والثقافية: تتقاسم دول المجلس العديد من السمات الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية التي تميزها عن العديد من تجارب الاقتصاديات المتكاملة عبر العالم، حيث تحتل تلك الدول موقع جغرافي متميز بين ثلاث قارات في العالم، إضافة إلى العديد من المنافذ البحرية والثروات الطبيعية، وتعتبر دول المجلس عموما بإستثناء السعودية دول صغيرة ومتشابهة نسبيا،فمساحة تلك الدول لاتتجاوز 2562,70 ألف كلم مربع،فكلها بإستثناء السعودية(2250 الف كلم مربع) تتسم بصغر المساحة وقلة عدد السكان، إذ تتراوح مساحتها بين 0,735 ألف كلم مربع في مملكة البحرين كحد أدنى و309,5 الف كلم مربع في سلطنة عمان كحد أقصى.[2]

وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي الى جانب الامكانات والثروات الطبيعية العديد من المقومات والعناصر المتجانسة سواء فيما يتعلق بالقيم والثقافة والدين واللغة والتاريخ السياسي والاقتصادي المشترك، وهي كلها عوامل ذات أهمية كبيرة في تحقيق التقارب الاقتصادي والاندماج بين تلك الدول، وحسب بعض الاقتصاديين فإن تلك العوامل تشكل المزايا الفعلية التي تتفوق بها تجربة التكامل الاقتصادي لدول المجلس عن باقي التجارب العالمية،والى جانب ذلك فإن دول المجلس تتماثل في مراحل تطورها

[1] أحمد صديقي، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013،ص ص 160-167.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي،2002،ص241.

الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر كل دول المجلس بإستثناء السعودية دول حديثة الاستقلال حصلت على استقلالها السياسي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1960 و1981.

ثانيا:الانفتاح الاقتصادي: يمكن القول ان اقتصاديات دول المجلس هي اقتصاديات مفتوحة حيث تشكل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول اذ تشكل نسب الصادرات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي نسب معتبرة مقارنة بحجمها الاقتصادي.

ثالثا:ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:انعكست وبصفة مباشرة زيادة الايرادات النفطية لدى دول مجلس التعاون على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول، حيث شهدت معدلات نصيب الفرد ارتفاعا ملحوظا ناتج بدرجة اساسية عن زيادة حجم الإيرادات المتأتية من قطاع النفط حيث تسجل دول مجلس التعاون منذ سنة 2004 أضعاف المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا:الحرية الاقتصادية: تتعرض دول المجلس لنفس الضغوط الخارجية،كما تتشابه ايضا في الصادرات السلعية وتستورد نفس السلع تقريبا مما يجعل أداء هذه المنطقة تجاه باقي العالم موحدا، وفي جوانب التشابه المطلوب بين الاقتصاديات المتكاملة فإن ذلك لدى دول مجلس التعاون يشكل عاملا مهما بإتجاه تكاملها النقدي والاقتصادي، أما فيما يتعلق بأنظمة التجارة ودرجة الحرية الاقتصادية فإن دول المجلس تتمتع بحرية كبيرة في الأنشطة وأداء الأعمال، حيث تقدم فيها أنظمة تراخيص الاستيراد بكل سهولة، كما أن هناك قائمة كبيرة من السلع المستوردة تعفى من الرسوم الجمركية وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الخام والمعدات، في حين يخضع قسم من السلع المستوردة الى رسوم مخفضة جدا، أما تراخيص وأنظمة التصدير في دول المجلس فهي محدودة جدا، وذلك نظرا لاعتماد الصادرات الكلية على الصادرات النفطية، التي تخضع لسياسات الحكومات وحجم الطلب في السوق الدولية على تلك الصادرات، وفي هذا الإطار يعتبر انخفاض مستوى التعريفة الجمركية ومحدودية مساهمتها في الايرادات الإجمالية للدولة عاملا مهما في توحيد السياسة التجارية بين الدول المذكورة .

الفرع الثاني:الخصائص السلبية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

يمكن الاشارة الى أهم الخصائص السلبية لدول مجلس التعاون الخليجي كما يلي:[1]

أولا: اقتصاديات الريع: من بين السلبيات الأساسية في دول مجلس التعاون نجد أن تلك الدول تعتمد على الصادرات النفطية بإعتبارها المصدر شبه الوحيد في جمع الايرادات، وعلى الرغم من الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز في دول المجلس حيث تمتلك

[1] أحمد صديقي،مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013،ص ص164- 167.

دول المجلس40% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم وحوالي 22% من احتياطيات الغاز الطبيعي كما تنتج هذه الدول16,23% من الناتج العالمي للنفط الخام، وتصل الصادرات النفطية لدول المجلس الى حوالي 20% من اجماليي الصادرات العالمية، إلا ان الايرادات المتأتية من القطاع خلال حوالي25 سنة الماضية لم تغير من نمط الصادرات الواردات الخليجية بدرجة معتبرة، حيث لاتزال تلك الدول تعتمد وبشكل واضح على قطاع النفط، الذي يمثل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة والاجتماعية المحلية.

ثانيا:ضعف القاعدة الانتاجية: تعتمد دول المجلس في صادراتها على النفط بصورة رئيسية مما يجعل الصادرات النفطية تمثل المصدر الأساسي في الفائض التجاري لتلك الدول، كما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس على قطاع الصناعة الإستخراجية الذي يشكل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك على حساب تدني الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى بما يدل على قلة التنوع في الهياكل والقاعدة الإنتاجية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها المحلية من السلع الغذائية المصنعة. فالاعتماد الاقتصادي الشديد للدول الخليجية علي قطاع الصادرات الاستخراجية يجعل الأوضاع لتلك الدول أكثر تأثرا بالأوضاع على مستوى الأسواق الدولية والاقتصاديات المستوردة لتلك الصادرات، بل أن الأوضاع الخارجية تصبح هي العوامل الأساسية في التأثير على حجم الصادرات النفطية للدول الخليجية، حيث تعتمد عائدات دول المجلس علي توقعات العرض والطلب وتطورات السوق النفطية في ظل الأسعار السائدة في السوق العالمية، مما يعني إن التقلب في الطلب العالمي على النفط سيؤثر بصورة مباشرة علي قيمة الصادرات النفطية الخليجية،أما واردات تلك الدول فعلى عكس الصادرات تتصف بالتنوع الشديد، باستثناء البحرين التي يشكل الوقود المعدني نسبة كبيرة من وارداتها ، بينما تمثل الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات والأغذية والمشروبات النسب الأكبر من الواردات الكلية للدول الخمس الأخرى.

ويمكن القول أن عدم التنوع في القاعدة الإنتاجية والاعتماد بشكل كبير على قطاع النفط، قد فرض على الدول الخليجية تحديا حقيقيا ، باعتبار النفط ثروة قابلة للنفاذ وغير متجددة، فالبحرين قد اتخذت خطوات هامة باتجاه جذب البنوك العالمية كطريقة لتدعيم مخزونها المتناقص بوتيرة سريعة من النفط والغاز،وهي تسعى إلى جانب بعض الدول الخليجية الأخرى مثل الإمارات والسعودية وقطر إلى تطوير بعض الصناعات لديها مثل صناعة الألمونيوم .

ثالثا:ضعف التجارة البينية: تتميز دول المجلس بضعف علاقتها التجارية مع الدول العربية الأخرى، ويرجع سبب ضعف التجارة البينية مع الدول العربية إلى التشابه في الهياكل الاقتصادية وضيق القاعدة الإنتاجية، واعتمادها على الإيرادات من المصادر الريعية كمصدر للدخل، مما يجعل تلك الاقتصاديات متنافسة أكثر منها متكاملة، كما تتجه اغلب التجارة الخارجية لدول المجلس سواء من جانب الصادرات أو الواردات نحو الدول المتقدمة الصناعية، ففي الوقت الذي وصلت نسبة صادراتها إلى هذه الدول

إلى39% من الصادرات الكلية، بلغت وارداتها من هاذه الدول58% من مجموع وارداتها الكلية، مما يؤدي إلى ارتباط مستوى النشاط والاستقرار الاقتصادي بالأوضاع السائدة في الدول الصناعية، فتتقلب الإيرادات والأوضاع النقدية والمالية وحركة الأسعار في تلك الدول، تبعا لتقلب الأوضاع الاقتصادية الخارجية،ومما يدل على ذلك أن الأزمة النفطية والركود الاقتصادي في الدول الصناعية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات وفي الربع الأخير من التسعينات من القرن الماضي، قد انعكست على دول المجلس مباشرة بسبب انخفاض الأهمية النسبية لقطاع التعدين والوقود في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وانخفاض الفائض التجاري لتلك الدول بسبب تراجع مستويات الطلب.

المطلب الثاني: اتجاه هيكل التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي:

افضت التطورات في السوق النفطية ونحسن أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الى زيادة قيمة التجارة الخارجية لدول المجلس مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين وبدرجات متفاوتة وسنبين فيما يلي واقع التجارة الخارجية بدول المجلس ومدى تطورها في السنوات الأخيرة.

الفرع الأول:حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

نمت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 12,7 % خلال الفترة 1995-2016 ، لتبلغ 465,93 مليار دولار سنة 2016 مقابل 103 مليار دولار أمريكي عام 1995،واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة التاسعة عالميا سنة2017 فيما يخص حجم التبادل التجاري بقيمة 986,5 مليار دولار.[1]

[1] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،عن المركز،منشور على الموقع: https://gccstat.org/ar تاريخ الزيارة 19 ماي 2019.

الشكل رقم (2-6)تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2010-2016)

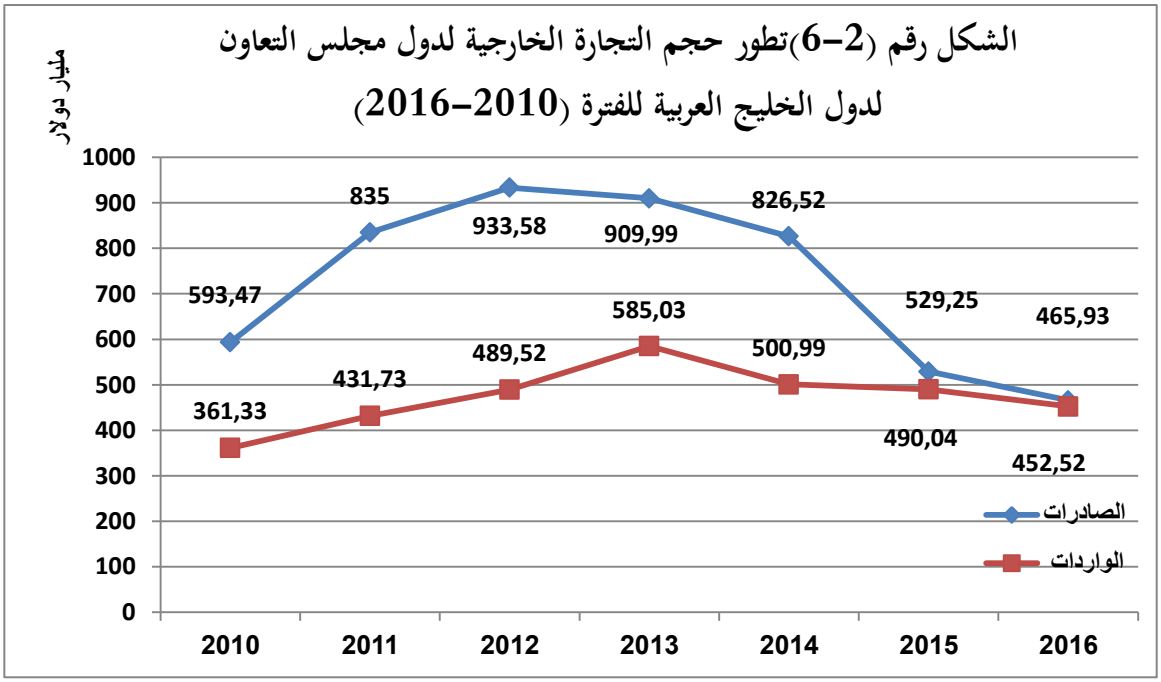

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على المعطيات المستقاة من:

صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015،أبو ظبي،ص170.

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،التقرير السنوي للتجارة الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية2016، العدد الثاني،مسقط،ماي 2018.

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،دول مجلس التعاون في ارقام التجارة الخارجية 2014،العدد الرابع، مسقط،ماي 2016.

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،احصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي 2014،العدد الثاني، مسقط ،جويلية2016.

يتبين من الشكل تحقيق معدلات نمو موجبة متسارعة في جانبي الصادرات والاستيرادات خلال سنوات 2010 الى 2013 ،في حين شهد حجم التبادل التجاري الخارجي انخفاضا خلال الفترة ما بين 2013-2016، متأثرا بانخفاض قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المنطقة، كما ان في سنة 2014 تراجعت قيمة اجمالي الصادرات السلعية نتيجة انخفاض اسعار النفط[1] ،وفي سنتي 2015 و2016 تراجع الصادرات السلعية خاصة النفط مقابل زيادة الواردات السلعية.[2]

[1] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،دول مجلس التعاون في ارقام،العدد الرابع،مسقط،جانفي 2016،ص5.

[2] دائرة التنمية الاقتصادية لحكومة رأس الخيمة،التقرير الاقتصادي السنوي لامارة رأس الخيمة، إمارة رأس الخيمة ،2017،ص6.

الفرع الثاني: موقع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاقتصاديات العالمية:

تصنف اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، كما تستحوذ على موارد طائلة، حيث تضم نحو 56% من احتياطي النفط المؤكد عالميا، إضافة إلى ما تتوفر عليه هذه الدول من بنية تحتية أساسية اقتصادية تتمثل في الطرق والأنفاق والموانئ والمطارات وشبكات المياه والغاز والكهرباء، وبنية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق التي أصبح بعضها يأخذ صفة العالمية[1].

الجدول رقم(2-1) ترتيب التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاقتصاديات العالمية لسنة 2016

الوحدة:مليار دولار

الترتيب	الدولة	اجمالي الصادرات	الترتيب	الدولة	اجمالي الواردات
01	الصين	2136,7	01	الولايات المتحدة الأمريكية	2250,2
02	الولايات المتحدة الامريكية	1451	02	الصين	1589,5
03	المانيا	1334,4	03	ألمانيا	1055,3
04	اليابان	644,9	04	اليابان	607,6
05	كوريا الجنوبية	495,4	05	المملكة المتحدة	591
06	هولندا	476,3	06	هونج كونج	517
07	هونج كونج	462,6	07	مجلس التعاون	452,6
08	مجلس التعاون	465,9	08	هولندا	418,9
09	ايطاليا	461,7	09	كندا	413,2

المصدر:المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،العدد الثالث، مسقط،ماي 2018،ص ص27-28.

يتبين من الجدول ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل المرتبة الثامنة من بين الاقتصاديات العالمية في اجمالي الصادرات والمقدرة ب 465,9 مليار دولار واحتلت الصين المرتبة الاولى في اجمالي الصادرات ب2136,7 مليار دولار تلتها الولايات المتحدة الامريكية ثم ألمانيا بقيمتي 1451 و1334,4 مليار دولار على التوالي.

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الباحث،،العدد الثامن،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010،ص ص143-147.

وفي اجمالي الواردات احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة السابعة عالميا بقيمة 452,6 مليار دولار في حين حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بقيمة 2250,2 مليار دولار تلتها الصين وألمانيا بقيمتي1589,5و 1055,3 مليار دولار على التوالي.

الفرع الثالث: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل السوق الخليجية المشتركة:

شهد مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون تحسن خلال الفترة التي أعقبت قيام الاتحاد الجمركي،فقد ارتفع حجم تجارة الواردات البينية لدول المجلس من 15 مليار دولار سنة 2002 الى حوالي 115 مليار دولار سنة 2015 أي بزيادة بلغت نسبتها 657 % ،وساهم في ذلك عمل دول المجلس على ازالة الحواجز الجمركية بينها فيما يخص منتجاتها واعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية،[1] وتحتل التجارة البينية لدول مجلس التعاون في المرتبة الثانية بعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث نصيبها في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية[2] والجدول التالي يبين

الجدول رقم (2-2) تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة(2011-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات البينية	38,539	55,163	57,506	61,105	59,009
الواردات البينية	33,461	42,881	45,674	51,368	52,557

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على المعلومات المستقاة من:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي،جانفي2016،ص240.

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،العدد الثالث، مسقط،ماي 2018.

من الجدول يتبين ارتفاع قيمة الصادرات البينية من 38,539 مليون دولار سنة 2011 الى55,163 مليون دولار سنة 2012 لتواصل الارتفاع الى أعلى قيمة لها سنة 2014 ب61,105 مليون دولار لتنخفض سنة 2015 الى 59,009

[1] وكالة الأنباء الكويتية،التجارة البينية لدول مجلس التعاون،ديسمبر 2016،منشور على الموقع: https://www.kuna.net.kw/Article=ar تاريخ الزيارة 20 ماي 2019.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي،جانفي2016،ص240.

مليون دولار،في المقابل ارتفعت الواردات البينية تدريجيا من 33,461 مليون دولار سنة 2011 الى42,881 سنة 2012 لتواصل الارتفاع الى 52,557 مليون دولار سنة 2015.

المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تشير القدرة التنافسية إلى زيادة مستويات إنتاجية الدول ووعيها بالتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسة العالمية،لذلك تسعى الدول دوماً إلى تطوير وتحسين إنتاجيتها في جميع القطاعات الاقتصادية لمواجهة الحواجز التي تعرقل من قدراتها التنافسية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في التجارة العالمية وتسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية وتنمية اقتصاداتها للارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على المجتمع،تشير الأدبيات إلى أن التنافسية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

- ☒ التنافسية السعرية: تشير إلى أن الدولة التي تنتج بتكلفة أرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق العالمية بصورة أفضل.
- ☒ التنافسية غير السعرية: على اعتبار أن التنافسية معرفة بعدة عوامل من بينها عوامل غير سعرية وغير تقنية ،بالتالي فإن البعض يشير إلى المكونات الغير السعرية في التنافسية .
- ☒ التنافسية التقنية:تشير إلى تنافسية المشروعات التجارية، من خلال النوعية المستخدمة في الصناعات كالتقنية والتكنولوجية العالية.

فيما يتعلق بالتنافسية غير السعرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،نستعرض بعض أهم مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية كما يلي:

الفرع الأول:مؤشر تركز الصادرات:

يهدف المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و1 ويكون التركُّز التام للصادرات السلعية عند القيمة 1 ويدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المصدرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة عالية من اجمالي صادراتها.[1]

تم قياس مؤشر تركز الصادرات لكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقارنتها مع مجموعتين من الدول: الأولى هي

[1] علاوي محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model،مجلة الباحث،العدد العاشر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012،ص15.

مجموعة الدول المتقدمة والثانية مجموعة دول الاتحاد الأوروبي،تبين أن متوسط قيمة المؤشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة بلغ حوالي 0,8 خلال فترة الدراسة،حيث يشير إلى تركز عالٍ في التجارة الخارجية بسبب استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق70 % من الصادرات، وكذلك استحواذ خمس منتجات سلعية على أكثر من 92% من إجمالي صادرات 97 سلعة خلال الفترة،مما يعني انخفاض درجة تنوع الصادرات السلعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمقابل بلغ مؤشر التركز بالدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي حوالي 0,06 و0,07 سنة2014.[1]

الفرع الثاني:حصة الصادرات السلعية:

يقيس المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج، تم قياس المؤشر على الصادرات النفطية "النفط والغاز" والصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العالم،تبين النتائج تغير حصة الصادرات النفطية خلال الفترة في الأسواق العالمية نتيجة تقلب أسعار النفط، حيث ارتفعت حصة صادرات الوقود المعدني من 21,5 %من إجمالي واردات العالم سنة 1995 ، إلى 25 % سنة 2014.

فيما يتعلق بحصة الصادرات غير النفطية "بدون صادرات البوليمرات والمنتجات الكيميائية" إلى الأسواق العالمية، فقد

لوحظ تدني حصة صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الأسواق العالمية، حيث بلغت حوالي 1,6 %من إجمالي واردات العالم عام 2014 مقابل 0,4 % سنة 1995.[2]

الفرع الثالث: مؤشر ميل الصادرات:

تنحصر قيمة مؤشر ميل الصادرات بين 0 %، وتدل على عدم وجود تجارة دولية إطلاقا وأن الإنتاج موجه كليا للطلب المحلي، و 100 %، ويعني أن كامل الانتاج المحلي موجه للأسواق العالمية،[3] وتبين البيانات الإحصائية أن مؤشر ميل الصادرات النفطية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نما بنحو 2,1 في المائة خلال الفترة الزمنية 1995-2014 ،وأنعكس ذلك على الصادرات النفطية، حيث ارتفعت قيمة مؤشر ميل الصادرات من 30,5 % سنة 1995 الى حوالي 45,3% سنة2014،

مما يدل على أن 45 %من منتجات الوقود المعدني موجه للأسواق الخارجية وتقريبا 55 %من الإنتاج موجه للطلب المحلي، بالتالي، واستنادا للمعطيات فإن المؤشر يشير إلى امكانية حدوث تأثير سلبي على الاقتصاد في حالة انخفاض أسعار منتجات الوقود المعدني في الأسواق العالمية.

[1] جمال قاسم حسن ،قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي،جوان2017،ص23.

[2] مرجع سابق،ص ص24- 25.

[3] حسان خضر،مؤشرات أداء التجارة الخارجية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،أفريل 2005،ص7،منشور على الموقع www.arab-api.org.pdf تاريخ الزيارة 16 أفريل 2019 ،ص9.

الفرع الرابع:مؤشر نفاذ الواردات السلعية:

يقيس المؤشر درجة تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية خاصة عند ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، ويطلق عليه مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي،كلما ارتفع المؤشر كلما غطت الواردات الطلب المحلي .[1]

تبين من النتائج ارتفاع قيمة مؤشر نفاذ الواردات من المنتجات السلعية غير النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة مع دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي،هذا يعني أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلجأ إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية لتعويض الطلب المحلي، بلغت أعلى قيمة للمؤشر عام 2008، حيث تم تعويض حوالي 47,3 % من الطلب المحلي من المنتجات غير النفطية من الأسواق الخارجية، مقارنة بحوالي 30,7 % سنة 1995، بالمقابل بلغت نسبة تغطية الطلب المحلي بالواردات من دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي حوالي 27,8 و 24,8 % في سنة 1995 على التوالي، وانخفضت النسبة إلى حوالي 23,9 و22,7 في عام 2009 على التوالي بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع بعض أسعار السلع في الأسواق العالمية .

الفرع الخامس:مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1 وعموما فإن الدول ذات التنافسية العالية تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية، في حين أن العلاقة بين مؤشر تركز الصادرات والميزة النسبية السلعية هي علاقة عكسية،فالدول التي لديها تركز في الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة[2] تبين النتائج أن السلع ذات الميزة النسبية، ارتفعت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت ستة سلع سنة 2014 مقابل خمسة سلع سنة 2000 ،

أما بالنسبة للسلعة ذات الميزة النسبية الظاهرة، فتشير النتائج إلى أن منتجات الوقود المعدني ومنتجات البوليمرات تعتبر من المنتجات ذات الميزة النسبية الظاهرة،حيث تبين أن مؤشر (RCA) لتلك المنتجات يفوق 1 مما يدل على أهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمقابل انخفض مؤشر (RCA) للمنتجات غير النفطية تحت المستوى 1 وكذلك بالنسبة للمنتجات الكيميائية.[3]

[1] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق،ص16.

[2] محمد الأمين مكاوي، عابد شريط، قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية،العدد12،جامعة مستغانم،2015،ص200

[3] جمال قاسم حسن،مرجع سابق،ص ص29-30.

خلاصة الفصل الثاني:

تعرض هذا الفصل لتقييم أثر التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تبين

أن تزايد االمخاطر المحيطة بدول الخليج ادى الى السعي من اجل إيجاد نوع من التنسيق الكامل بين هذه الدول حيث كانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها ومن بين هذه المبادرات كان هناك المشروع الذي ارتكز عليه قيام مجلس التعاون الخليجي وهو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي والنفطي والصناعي والثقافي مما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

ومن خلال تتبع التطورات الحاصلة منذ ذلك الوقت يتبين أن تجارة واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من حوالي6,712 مليار دولار سنة 2003 الى أكثر من 8,9 مليار دولار في سنة 2004 بمتوسط معدل زيادة بلغ حوالي 33%.

كما يتبين أن إجمالي التجار البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 7,92 مليار دولار عام 2003 الى أكثر من 12 مليار دولار سنة 2004.

وتحتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبة الثامنة من بين الاقتصاديات العالمية في اجمالي الصادرات والمقدرة ب 465,9 مليار دولار.

كما سجلت التجارة الخارجية مع الدول العربية نسبة متدنية إلى حدود 3 %من إجمالي التجارة الخارجية، في حين تبلغ نسبة التجارة البينية غير النفطية إلى الدول العربية في حدود 10,8 %.

ويواجه التكامل الاقتصادي لدول المجلس العديد من المعوقات منها الداخلية وأخرى خارجية وتتمثل المعوقات الداخلية في تراجع نسبة العاملين المواطنين مقارنة بالعاملين الأجانب،معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية، المشكلات الحدودية وتتمثل المعوقات الخارجية في استمرار التوتر في منطقة الخليج،اضافة الى التكالب الدولي على المنطقة.

الخـــــاتمـــــــــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومدى تأثير ذلك على حركة التجارة الدولية بالمجلس في ظل الظروف الراهنة،وسندرج فيما يلي أهم النتائج المتوصل اليها وأهم المقترحات وآفاق البحث.

أولا:الخلاصة العامة للبحث:

تناول الفصل الاول الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي بتحديد ماهية التجارة الدولية والنظريات المفسرة للتجارة الدولية، مع التطرق لماهية التكامل الاقتصادي،والنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، مع ابراز دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية.

وفي الفصل الثاني تناولنا واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بالتركيز على دوافع ونشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي ، مع التطرق لمسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مع التعرض لانجازات ومعوقات تكامل دول مجلس التعاون الخليجي ثم فصلنا في أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي بالتطرق للخصائص الأساسية لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي،واتجاه هيكل التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي،لنختم بتشخيص مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا:نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى " التكامل الاقتصادي له آثار ايجابية على التجارة الدولية للتكتل " تبين من الدراسة أنها صحيحة،حيث يؤدي التكامل الاقتصادي الى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول.

بالنسبة للفرضية الثانية" تستطيع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الوصول الى مراحل متقدمة من اشكال التكامل الاقتصادي" تبين لنا من الدراسة أنها غير صحيحة فما حققه المجلس من جملة الاهداف التي تم تأسيسه من أجلها وخلال فترة 38 سنة لا يرقى الى الاهداف التي تم تسطيرها وهو ما أكدته الأزمة الخليجية الراهنة.

بالنسبة للفرضية الثالثة " يؤدي التكامل الاقتصادي الى تحسن ترتيب التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن الاقتصاديات العالمية " تبين انها صحيحة حيث شهدت حصة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموا بنحو 12,7 % خلال الفترة 1995- 2016، لتبلغ 465,93 مليار دولار سنة

2016 ،واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة التاسعة عالميا سنة2017 فيما يخص حجم التبادل التجاري بقيمة 986,5 مليار دولار.

ثالثا:نتائج البحث:توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- ❖ حققت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو موجبة متسارعة في جانبي الصادرات والاستيرادات خلال سنوات 2010 الى 2013 ،في حين شهد حجم التبادل التجاري الخارجي انخفاضا خلال الفترة ما بين 2013-2016، متأثرا بانخفاض قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المنطقة، كما ان في سنة 2014 تراجعت قيمة اجمالي الصادرات السلعية نتيجة انخفاض اسعار النفط ،وفي سنتي 2015 و2016 تراجع الصادرات السلعية خاصة النفط مقابل زيادة الواردات السلعية
- ❖ تحتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبة الثامنة من بين الاقتصاديات العالمية في اجمالي الصادرات والمقدرة ب 465,9 مليار دولار واحتلت الصين المرتبة الاولى في اجمالي الصادرات ب2136,7 مليار دولار تلتها الولايات المتحدة الامريكية ثم ألمانيا بقيمتي 1451 و1334,4 مليار دولار على التوالي.
- ❖ احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة السابعة عالميا في اجمالي الواردات بقيمة 452,6 مليار دولار في حين حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بقيمة 2250,2 مليار دولار تلتها الصين وألمانيا بقيمتي1589,5و 1055,3 مليار دولار على التوالي.
- ❖ سجلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا مع دول الأسواق الناشئة والصين، الشريك الرئيسي لدول مجلس التعاون والمستورد الرئيسي للوقود المعدني.
- ❖ سجلت التجارة البينية انخفاضا في دول مجلس التعاون إلى حوالي 7,5 %من إجمالي تجارتها السلعية في حين تبلغ نسبة التجارة البينية غير النفطية من إجمالي التجارة غير النفطية 18,2 %خلال الفترة 2010 – 2016 لدول مجلس التعاون الخليجي ويرجع هذا نتيجة لضعف التركيبة السلعية الخليجية التي تتسم بتشابه السلع المنتجة في دول مجلس التعاون ووجود معوقات عديدة أخرى وقفت في طريق انسياب التجارة بينها.
- ❖ سجلت التجارة الخارجية مع الدول العربية نسبة متدنية إلى حدود 3 %من إجمالي التجارة الخارجية. في حين تبلغ نسبة التجارة البينية غير النفطية إلى الدول العربية في حدود 10,8 %.
- ❖ ارتفاع قيمة مؤشر تطابق صادرات دول مجلس التعاون مع وارداتها من المنتجات غير النفطية، يدل على تطابق هيكل الطلب والإمدادات من المنتجات السلعية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتالي ارتفاع درجة التكامل بينها.

❖ ارتفاع درجة تركز الصادرات في دول مجلس التعاون، نتيجة استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق 70 % وهي نسبة عالية من إجمالي الصادرات السلعية.

رابعا:المقترحات:

بناء على النتائج السابقة تم التوصل الى المقترحات التالية:

❖ يجب على دول العالم العربي السعي بخطي علمية للوصول إلى التكامل على غرار ما حققته دول الاتحاد الأوربي لتحقيق مراحل التكامل الأخرى.

❖ ضرورة بناء قاعدة متكاملة من المعلومات عن الفرص التجارية المتوافرة في دول المجلس،واطلاع رجال الأعمال عليها،من خلال وسائل الاعلام الحديثة بهدف تعزيز فرص التعاون الجاري فيما بينهم.

❖ ضرورة إنشاء جهاز عربي لتسوية المنازعات التجارية أسوة بالجهاز الاوروبى الذى يعمل على المحافظة على مصالح الدول الأعضاء دون الإضرار بأي منها

❖ دعم القطاع الخاص وتطوير كفاءة المنتجات السلعية خاصة التي تستورد من الأسواق الخارجية.

❖ توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يساعد على انتقال رؤوس الأموال وتشجيع التجارة العربية البينية واستمرارية الجهود المتصلة لتحرير الأسواق وإزالة القيود الجمركية التجارية والمالية وتوفير فرص الاستثمار.

❖ السعي لإنشاء هيئات وطنية معنية بتطوير الصادرات الوطنية غير النفطية تابعة للقطاع الخاص، وتبني استراتيجيات وطنية لتطوير الصادرات غير النفطية وتشجيع الصناعات التكنولوجية وزيادة الاعتماد عليها، وتفعيل التجارة البينية بين أسواق دول مجلس التعاون، نتيجة ارتفاع تطابق هيكل التجارة البينية بينها.

❖ تعزيز مخرجات التعليم، وادراج الابتكار والتنافسية في المدراس والجامعات لخلق جيل لديه الفكر التنافسي.

خامسا:آفاق البحث:

هناك جوانب أخرى لم تتعمق فيها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة وتتمثل في:

- دور التكامل الاقتصادي في ترقية المناخ الاستثماري بدول مجلس التعاون الخليجي.
- دور التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- تقييم اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أبو حرب عثمان ،الاقتصاد الدولي،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2000.
2. إشتيه محمد ، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق، الأردن، 2009.
3. الاقداحي هشام محمود ،العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2009.
4. إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة،2002.
5. الإمام محمد محمود،التكامل الاقتصادي:الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1990 .
6. أمين سمير وآخرون،المجتع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004 .
7. البطريق يونس أحمد ، محمد عبد العزيز عجيمية، التطور الاقتصادي،دار النهضة العربية،بيروت،1984.
8. بوقارة حسين ، التكامل في العلاقات الدولية،دار هومة،الجزائر، 2008.
9. جاسم محمد، التجارة الخارجية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2006.
10. الحرازي محمد علي عوض ،الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات:دراسة مقارنةط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2007 .
11. حسين عمر،التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر :النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي،القاهرة ،مصر، 1998.
12. حشيش عادل أحمد ، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة،مصر، 2005.
13. ---------- ،---------،أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 .
14. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط1، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،1999.
15. دويتش كارل ،تحليل العلاقات الدولية،ترجمة شعبان محمد محمود،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1983.
16. دياب محمد،التجارة الدولية في عصر العولمة،ط 1،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010.
17. دومنيك سالفاتور ،الاقتصاد الدولي،ترجمة محمد رضا العدل ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1993 .
18. السريتي السيد محمد أحمد ،اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، ط1،مؤسسة رؤية، مصر، 2011 .
19. ---------- ، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية،الإسكندرية،2009.
20. سلامة محمد سلمان ،الإدارة المالية العامة،دار المعتز،جانفي 2015،عمان،الأردن.
21. شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007.
22. عابد محمد سيدي ،التجارة الدولية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر ،2001.
23. عباس صلاح ،التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات،دار شباب الجامعة،الإسكندرية،2006.
24. عباس علي ،إدارة الأعمال الدولية،الإطار العام،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2003.

25.عبد الحليم محمد عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية،مؤتمر:وحدة الأمة الإسلامية،رابطة العالم الإسلامى، السعودية، يومي 6-8 أوت 2005.

26.عبد السلام رضا ،العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 2،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، 2010.

27.عبد الكريم محمود إرشيد،النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الاسلامي، ط1،دار النفائس،الأردن،2011.

28.عبد المطلب عبد الحميد ،إقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.

29.عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .

30.العساف أحمد عارف،محمود حسين الوادي،اقتصاديات الوطن العربي،ط1، دار المسيرة ، الأردن،2010.

31.العصار رشاد،عليان الشريف،التجارة الخارجية،ط 1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، 2000.

32.عفر محمد عبد المنعم ،أحمد فريد مصطفى،الاقتصاد الدولي،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.

33.عوض الله زينب حسن ،الإقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية،مصر،1999.

34. غلبين روبرت ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004.

35.فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية ،ط1،مؤسسة الوراق للنشر،الأردن،2001 .

36.---------،التمويل الدولي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004.

37.القزويني علي، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة"، الجزء الأول،منشورات اكاديمية الدراسات العليا ،ليبيا، 2004.

38.المجدوب أسامة ،مستقبل العالم في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،بيروت،2000.

39.مركز البحوث والدراسات،العلاقات التجارية البينية ودور ها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي،الغرفة التجارية الصناعية بالرياض،ماي2007.

40.المركز الوطني للسياسات الزراعية، اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية الخيارات والمعوقات،وزارة الزراعة والاصلاح السورية، 2006.

41.مطر موسى وآخرون،التجارة الخارجية، ط1،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2001.

42.ناصف إيمان عطية،هشام محمد عمارة،مباديء الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008 .

43.نافعة حسن ،الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.

44.نايف علي عبيد ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ،ط 1،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.

45.النجار سعيد ،تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973.

46.هجير عدنان، زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات،ط1،دار الفكر، دمشق ،2008.

47.هدسون جون ،مارك هرندر،العلاقات الإقتصادية الدولية،ترجمة طه عبد الله منصور ،محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر،الرياض،1987.

48.وفا عبد الباسط ، سياسات التجارة الخارجية،دار النهضة العربية،القاهرة،2000.

49.يسري عبد الرحمان أحمد وآخرون،الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،2005.

50.يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا ،إقتصاديات دولية،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2009.

ب- الأطروحات والمذكرات:

51. بلقاسمي رقية ، التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010-2011.

52.بوزيان عبد الباسط ،دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائرخلال الفترة1994-2004،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2006-2007.

53.بوشول السعيد،واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه،مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2008-2009.

54.بوصبيع صالح رحيمة ،التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية:دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي ،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة بسكرة،2010-2011.

55.بيوض محمد العيد ،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010-2011.

56.سلطاني سلمى ،دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية:حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2002- 2003.

57.الشميري عبد المحسن لافي،مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)،جامعة الشرق الأوسط،عمان الاردن،2011-2012.

58.صادق جميلة،محددات التبادلات التجارية الدولية في اطار النظريات الحديثة:دراسة حالة الاتحاد الأوربي،ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة وهران،2013-2014.

59.صديقي أحمد ،مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013.

60.لوصيف فيصل،أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012،مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة) ،جامعة سطيف1، 2013- 2014.

61. مترلاوي خالد محمد خليل ، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها،مذكرة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)،جامعة المملكة العربية السعودية،2002.

62. مداني لخضر ،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر، 2006/2005.

63. نعيمة زيرمي ، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غيرمنشورة)، جامعة تلمسان،2015-2016.

64. الوافي آسيا،التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ،2007.

65. يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة: من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة بسكرة،2012-2013.

ج- المجلات:

66. جويد رائد فاضل ،النظرية الحديثة في التجارة الخارجية،مجلة الذراسات التاريخية والحضارية، المجلدالخامس، العدد17،جامعة تكريت،2013.

67. علاوي محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model،مجلة الباحث،العدد العاشر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012.

68. المزروعي محمد عبيد ، الاتحاد الاقتصادي بين دول المجلس طموحات وآمال،مجلة المسيرة،العدد التاسع،الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربيةنوفمبر 2008.

69. مسعداوي يوسف،الأزمات المالية العالمية:الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد46،ربيع 2009.

70. المشهداني أكرم عبد الرزاق ،مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،العدد 74، الرياض،جوان 2011.

71. مكاوي محمد الأمين ،شريط عابد، قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية،العدد12،جامعة مستغانم،2015.

72. ولد محمد عيسى محمد محمود، مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الباحث،،العدد الثامن،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010.

د-الملتقيات:

73. بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون الخليج العربي، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي،يومي26- 27 فيفري 2012 .

74.الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق،جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007.
75.رحماني موسى ، التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج،الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية،جامعة سطيف1،يومي8-9 ماي 2004.
76.سعيدي وصاف ، مجلس التعاون الخليجي :دراسة تقييميه لمسار التكامل الاقتصادي، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية ،جامعةسطيف1، يومي 8-9 ماي 2004.
77.صالح مفتاح ،سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،يومي 17-19 أفريل 2007.
78.المكيلف محمد ، العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات،المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

هـ- التقارير:

79.الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2004.
80.الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،النشرة الإحصائية،الرياض،جوان 2003.
81.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي،جانفي2016.
82.صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أبو ظبي،2015.
83.المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،التقرير السنوي للتجارة الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية2016، العدد الثاني،مسقط،ماي 2018.
84.المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،العدد الثالث،مسقط،ماي 2018.
85.المركز الاحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،لمحة احصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2015"، العدد الثالث، ، مسقط، شباط 2017.
86.المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،احصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي 2014،العدد الثاني، مسقط ،جويلية2016.
87.المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،دول مجلس التعاون في ارقام التجارة الخارجية 2014،العدد الرابع، مسقط،ماي 2016.
88.محمد اسماعيل،جمال قاسم محمود ،قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي،ابو ظبي،أكتوبر 2018.

ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية:

A–Ouvrages:

89. Alain Samuelson,Economie Internationale contemporaine,Pu de grenoble ,1991.
90. Andrew Harison, et autres, Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe,De Boeck,Belgique ,2004.
91. De Boeck supérieu , De Boeck, Louvain-la-Neuve Belgique,Octobre2008.
92. Dominick Salvatore ,Economie Internationale : Cours et problèmes,Traduit par Fabienne Leloup, Achille Hannequart.
93. Jean Barrea,Théories des relations internationalesde l'idéalisme à la grande stratégie, Erasme,Louvain-La-Neuve, Avenue Baudouin, Belgium, 2002.
94. Kheldi Mokhtar,Le Développement Local,0PU,Alger,2012.

ثالثا:المواقع الإلكترونية:

95. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة ،ديسمبر 2007،ص 79.منشور على الموقع: www.gcc-sg.org تاريخ الزيارة 17 ماي 2019.

96. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،الهيكل التنظيمي،الرياض،منشور على الموقع: http://www.gcc-sg.org/OrganizationalStructure.aspx تاريخ الزيارة 17 ماي 2019.

97. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المسيرة والإنجاز،ط2،الرياض ،2007،ص57. منشور على الموقع: http://library./Arabic/Books/ArabicPublish.htm، تاريخ الزيارة 29 نوفمبر 2018.

98. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،إدارة الاتحاد الجمركي،الرياض ،2003،ص9،منشور على الموقع: http://library.Arabic/Books/ArabicPublish02.htm، تاريخ الزيارة 12 جانفي 2019.

99. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض 2003،ص4،منشور على الموقع: http://library.Arabic/Books/ArabicPublish08.htm تاريخ الزيارة 11 جانفي 2019.

100. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،بيانات المجلس الأعلى،متاح على الموقع: http://www.gcc-sg.org/ar/Home.aspx تاريخ الزيارة 16 ماي 2019.

101. تيشوري عبد الرحمن ،على خلفية القمة الخليجية:هل يمكن مد التجربة الى الباقي..،الحوار المتمدن،العدد1406،ديسمبر 2005 منشور على الموقع: http://www.ahewar.org تاريخ الزيارة 13ماي2019.

102. جميل إبراهيم الحجيلان ، مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما: مقومات البقاء والعطاء ،مجلة التعاون، العدد 47 ، الأمانة العامة ،الرياض،مارس 1998،ص 107،منشورة على الموقع: http://ecat.kfnl.gov تاريخ الزيارة 18 افريل 2019.

103. خضر حسان ،مؤشرات أداء التجارة الخارجية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،أفريل 2005،ص7،منشور على الموقع www.arab-api.org.pdf تاريخ الزيارة 16 أفريل 2019 .

104. روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004 ص4 ،منشور على الموقع: http://www.sesric.org/pdf تاريخ الزيارة 14 ماي 2019.

105. الزيد زايد ، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟!، جريدة النهار الاكترونية الكويت ،ماي 2015،منشورة على الموقع: http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx تاريخ الزيارة 11 جانفي 2019.

106. سالم سعيد باعجاجة،معوقات التكامل الاقتصادي العربي،نوفمبر 2010،منشور على الموقع: https://www.okaz.com.sa/article تاريخ الزيارة 5 ماي 2019.

107. محمد السيد حمادة،التكامل الاقتصادي الخليجي ..المعوقات مازالت قائمة،منشور على الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ.aspx تاريخ الزيارة 12 ماي 2019.

108. محمد صباح السالم الصباح ، دينامكية التحدي الأمني:منظور خليجي، حوار المنامة 2009 ،منشور على الموقع: https://www.donia-alyoum.com تاريخ الزيارة 12 جانفي 2019.

109. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،عن المركز،منشور على الموقع: https://gccstat.org/ar تاريخ الزيارة 19 ماي 2019.

110. مقدم عزوز ، المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 836،ديسمبر 2004،منشور على الموقع: http://www.alwasatnews.com.html تاريخ الزيارة 7 جانفي 2019.

111. وكالة الأنباء الكويتية،التجارة البينية لدول مجلس التعاون،ديسمبر 2016،منشور على الموقع: https://www.kuna.net.kw/Article=ar تاريخ الزيارة 20 ماي 2019.